



منظمة الأمم المتحدة  
للتربية والعلم والثقافة



وزارة شؤون المرأة








Representative Office of Norway  
to the Palestinian Authority

# جسر فجوات النوع الاجتماعي:

مسح وتحليل سياسات النوع  
الاجتماعي في فلسطين  
(٢٠١٧-٢٠١١)

معهد سياسات النوع الاجتماعي

<https://gpi.org.ps/>   
[unesco.ramallah](https://unesco.ramallah.org/) 

+٩٧٢ ٢٢٩٥٩٧٤٠   
ramallah@unesco.org   
<https://en.unesco.org/fieldoffice/ramallah> 

مكتب اليونسكو رام الله  
٣٥ شارع الكلية الأهلية  
ص.ب. ٢١٥٤، رام الله- فلسطين

تمّ نشر التقرير في العام ٢٠١٩ من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

اليونسكو ٢٠١٩

تنويه: التسميات المستخدمة والمواد المعروضة في هذا التقرير لا تُعبّر عن رأي اليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بتحديد حدودها.

الأفكار والآراء الواردة في هذا التقرير تُعبّر عن آراء كاتب التقرير وليس بالضرورة تعكس رأي اليونسكو ولا تلزم المنظمة.

تمّ إعداد هذا التقرير من قبل مكتب اليونسكو في رام الله بدعم من حكومة النرويج، في إطار مشروع بناء المساواة بين الجنسين في فلسطين: جسر الفجوات في السياسيات.

التصميم الجرافيكي: تصميم الغلاف: DEAL Advertising & Event Management

طباعة: DEAL Advertising & Event Management

طُبع في فلسطين

فترة البحث: نيسان/أبريل ٢٠١٨ - نيسان/أبريل ٢٠١٩.

طاقم البحث:

مسح سياسات النوع الاجتماعي: السيدة جورجينا سريّة، أخصائية متابعة وتقييم، إستشارية مستقلة  
جمع بيانات وتحليل السياسات: السيدة بسمة ابو بكر، باحثة في مساواة النوع الاجتماعي، معهد دراسات النوع الاجتماعي، يونسكو رام الله، والسيدة سهام رشيد، منسقة مشاريع (مديرة تنفيذية)، معهد دراسات النوع الاجتماعي، يونسكو رام الله

تنسيق وتحرير: مجد البلتاجي، أخصائي برنامج المساواة بين الجنسين، مكتب اليونسكو في رام الله

فريق التحرير والدعم التابع لليونسكو: جنيد سوروس والي، مجد البلتاجي، داميانو جيامبولي

الخبيرة الدولية: السيدة سارة ويكينزي، خبيرة المساواة بين الجنسين

ترجمة إلى اللغة العربية: جورجينا سريّة

تحرير ومراجعة لغوية: سارة ويكينزي، جورجينا سريّة، مجد البلتاجي

مراجعة أقران: سارة ويكينزي، حنا نخلة

النسخة الأصلية للتقرير متوفرة على موقع اليونسكو

[en.unesco.org/fieldoffice/ramallah](http://en.unesco.org/fieldoffice/ramallah)

## جسر فجوات النوع الاجتماعي:

مسح وتحليل سياسات النوع الاجتماعي في فلسطين (٢٠١١-٢٠١٧)

In Partnership with



United Nations  
Educational, Scientific and  
Cultural Organization



Ministry Of Women's Affairs



Funded by:

Representative Office of Norway  
to the Palestinian Authority



## قائمة المحتويات

٧	تقديم
١١	الملخص التنفيذي
١١	المقدمة
١١	مسح سياسات النوع الاجتماعي
١٢	تحليل سياسات النوع الاجتماعي
١٣	المضي قدما
١٤	المقدمة
١٤	لمحة عامة
١٥	النتائج
١٥	المنهجية
١٧	أهمية سياسات النوع الاجتماعي: لمحة عامة
١٨	تحليل السياق
١٨	مكانة المرأة في فلسطين
٢٠	مسح سياسات النوع الاجتماعي
٢٠	الأهداف
٢٠	توزيع السياسات ومستوى تنفيذها
٢١	التحديات
٢٣	الإنجازات
٢٤	تحليل سياسات النوع الاجتماعي
٢٤	مأسسة وتعميم النوع الاجتماعي
٢٥	القيادة والمشاركة السياسية للمرأة
٢٩	التنمية الاجتماعية وحماية المرأة من العنف
٣١	وصول المرأة إلى العدالة والخدمات العامة
٣١	دروس عامة
٣٣	المضي قدما
٣٣	التقدم المحرز حتى الآن
٣٣	توصيات
٣٥	الاستنتاجات
٣٦	الملاحق
٣٧	إحصائيات عامة حول مكانة المرأة
٣٨	الرؤية والإطار المفاهيمي لعملية التخطيط
٣٨	منهجية إعداد الخطط الإستراتيجية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠١٧-٢٠٢٢)
٤٠	الانتهاء من إعداد الخطط الإستراتيجية
٤٤	آليات العاملة والمؤثرة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
٤٦	تحليل نوعي بناءً على العمل الميداني
٤٦	الواقع يحكم عمليات السياسات
٤٧	الموروث الثقافي
٤٨	التخطيط الوطني: العمليات والبنية التحتية المؤسساتية
٥١	توصيات



## تقديم

### مدير مكتب اليونسكو

أنا فخور بأن أقدم أول دراسة مسح شامل لسياسات النوع الاجتماعي في دولة فلسطين، والتي تم إجراؤها بالشراكة مع وزارة شؤون المرأة. قام معهد سياسات النوع الاجتماعي (GPI)، وهو برنامج تابع لليونسكو انتهت مدته في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٩، بإعداد تقرير «جسر فجوات النوع الاجتماعي: مسح وتحليل سياسات النوع الاجتماعي في فلسطين (٢٠١١-٢٠١٧)».

تعد المساواة بين الجنسين إحدى أولويات اليونسكو العالمية، ويرتكز عملها على نهج ذي شقين: برامج «قائمة بذاتها» وإدماج النوع الاجتماعي في مجالات اختصاص اليونسكو الخمسة (التعليم، العلوم الطبيعية، العلوم الاجتماعية والإنسانية، الثقافة، الإعلام والمعلومات). يركز مكتب رام الله على ثلاثة مجالات (الثقافة والتعليم والإعلام والمعلومات) حيث يتم دمج المساواة بين الجنسين إضافة إلى دعم مبادرات مثل معهد سياسات النوع الاجتماعي.

في كانون أول ٢٠١٧، شرعت اليونسكو ووزارة شؤون المرأة في مسح سياسات النوع الاجتماعي التي أقرتها الحكومة الفلسطينية بين السنوات ٢٠١١ و ٢٠١٧. تمحورت هذه المرحلة حول تجميع وتوثيق ومراجعة سياسات وتدخلات النوع الاجتماعي، وتحديد مستوى التنفيذ (كامل، جزئي، لم ينفذ). فهذا المسح، وهو المبادرة الأولى من نوعها، قد أنتج خط أساس يمكن لمعهد سياسات النوع الاجتماعي وللحكومة ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين الاستفادة منه في عملهم المتعلق بسياسات النوع الاجتماعي. ثم جاءت المرحلة الثانية من الدراسة وهي مرحلة تحليل عمليات التخطيط الوطنية وصياغة السياسات والتدخلات.

أبرزت نتائج التقرير أنه بين السنوات ٢٠١١ و ٢٠١٧، أصدرت الحكومة ٩٧ سياسة متعلقة بالنوع الاجتماعي تشمل على ٧٠٢ تدخل أو نشاطات للتنفيذ. تم تصميم السياسات والتدخلات (النشاطات) لزيادة فرص المساواة بين الرجل والمرأة في المجالات الرئيسية، وهي:

- مأسسة وتعميم النوع الاجتماعي
- القيادة والمشاركة السياسية للمرأة
- التمكين والحقوق الاقتصادية للمرأة
- التنمية الاجتماعية وحماية المرأة من العنف
- وصول المرأة إلى العدالة والخدمات العامة

وخلص التحليل إلى أنه ومن بين ٧٠٢ تدخلاً، تم تنفيذ ٩٢ تدخلاً كاملاً أو جزئياً فقط، كما ونوه إلى أثر محدود على وضع المرأة. ومع الأخذ بالحسبان العوامل، الداخلية والخارجية منها، والتي تؤثر على عملية التنفيذ على، وجدت الدراسة أن ٩، ٨٪ من التدخلات السياسية تم تنفيذها بالكامل، ٢٧٪ تنفيذ جزئياً، ٣٥٪ لم تنفذ، بينما لم تتوفر معلومات كفاية حول ١٩٪ من التدخلات.

حققت النساء والفتيات إنجازات كبيرة في فلسطين. ومع ذلك، فإن هذه الإنجازات لم تتم ترجمتها إلى فرص أكبر أو إلى زيادة المساواة أو مشاركة ملحوظة. عدم المساواة الهيكلية لا تزال قائمة. وبالتالي، من الضروري معالجة هذه الفجوات من خلال مبادرات تهدف إلى القضاء على القوانين التمييزية والتشريعات، وكذلك مراجعة السياسات ومتابعتها والإبلاغ عنها. ومن أجل النهوض بمكانة المرأة، يجب استخدام البيانات والتحليلات القائمة على الدلائل وبالتوازي المطالبة بوصول متساو إلى الخدمات والموارد والفرص في جميع المجالات. نأمل أن يساهم هذا التقرير في زيادة هذه الجهود والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في فلسطين.

جنيد سوروس - والي  
مدير مكتب يونيسكو رام الله





## وزارة شؤون المرأة

بداية نود أن نثمن هذا العمل الجاد والتفاني والمساهمة المهمة لهذا التحليل والذي تم بجهد مميز من قبل اليونيسكو وتبرع من الممثلة النرويجية، إذ أنّ هذا المسح شكّل مسح وتحليل للسياسات جميعها، وهي المرة الأولى التي يتم فيها العمل بالاتجاه السليم تجاه توحيد التوجهات لسياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

بالرغم من إغفال التقرير لتسليط الضوء بشكل واضح على عدد من المرجعيات المهمة كالوثيقة الحقوقية للمرأة، والتي انطلق العمل على إعدادها منذ العام ١٩٩٤ معتمدة على أهم أسس إعلان الإستقلال «مبدأ المساواة» وعدم التطرق إلى محدودية نطاق إنفاذ قوانين السلطة الفلسطينية، إذ لا يمكنها إنفاذ قوانينها في المنطقة «ج» وفي غزة الخاضعة لسيطرة حماس. إلا أنه سلط الضوء على إلغاء بعض الأحكام القانونية التمييزية ضد النساء في مارس/آذار ٢٠١٨، وانضمام فلسطين الى عدد من الهيئات والوكالات ذات الاختصاص والتوقيع على الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة بالمرأة منها البروتوكول الإختياري لإتفاقية سيداو والذين جسدوا جدية الإرادة السياسية الفلسطينية لصالح المرأة.

عند صياغة خطة ال ١٠٠ يوم للحكومة ال ١٨ وتماشياً مع تحقيق أهداف برنامج الحكومة والمتمثلة بتعزيز صمود المواطنين وبناء الثقة مع الحكومة، دأبت وزارة شؤون المرأة بتفعيل عمل اللجان الوطنية بإنشاء المجلس الإستشاري والذي يضم بعضويته ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني، والإسراع بمواءمة التشريعات والقوانين المحلية مع الاتفاقيات الدولية، ومحاكاة هموم المواطنين عبر تنظيم جلسات حوارية على مستوى المحافظات وبلورة تلك الهموم إلى تدخلات سياساتية وإدماجها ضمن خطط الوزارة لإحداث أثر ملموس على حياة النساء.

إنّ هذه الجهود تتطلب تكاتف الجهود وتطوير آليات التشبيك والتنسيق مع المجتمع الدولي والممولين وتعزيز شراكة المؤسسات الحكومية ما بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب السياسية باعتبارهم روافع هامة للتغيير، لضمان نجاح التنفيذ العملي والتأكيد على المشاورات الحقيقية واسعة النطاق لتوفر إطاراً وطنياً شمولياً، يهدف إلى توحيد الجهود، والعمل ضمن رؤية واحدة لضمان حقوق عادلة للنساء.

وأخيراً ندعو الجميع بدءاً من مؤسسات الدولة الشريكة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية، توجيه البوصلة بالمرحلة المقبلة حول التمكين السياسي، الإقتصادي، القانوني، الثقافي والإجتماعي، وحماية أبناء شعبنا من إجراءات وانتهاكات الإحتلال بشكل عام ونساء فلسطين بشكل خاص.

معالي الدكتورة أمل حماد

وزيرة شؤون المرأة



## الملخص التنفيذي

تمّ إعداد هذا التقرير من قبل معهد سياسات النوع الاجتماعي (GPI)، وهو برنامج لليونسكو، وبالتعاون مع وزارة شؤون المرأة (MoWA). يستند التقرير إلى مبادرة من مرحلتين. أولاً، إجراء مسح لسياسات السلطة الفلسطينية الحالية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز وحقوق المرأة. ثانياً، بناءً على المسح، تمّ إجراء تحليلاً أولياً حول تنفيذ سياسات النوع الاجتماعي، والفجوات والتحديات المتعلقة بالنتائج. ويعتبر هذا أول جهد شامل لتجميع هذه السياسات وتنظيمها وتحليلها، ولراجعة مستوى تنفيذها، ولتقديم تحليل أولي لهذه السياسات ولسيرورات بلورتها وتنفيذها. إنّها خطوة عملية إلى الأمام لفهم سبب وجود فجوة مستمرة وكبيرة بين السياسات الموضوعة وواقع المرأة في جميع أنحاء فلسطين. ومع ذلك، مع الإشارة إلى هذا، فإنّ التقرير ليس تقييماً رسمياً للسياسات الفردية، بل نقطة إنطلاق لفهم مدى السياسات والنشاطات والإجراءات ذات العلاقة التي تؤثر على التنفيذ.

تتلخص نتائج هذا التقرير في ثلاثة جوانب:

١. تحديد خط أساس لسياسات المساواة بين الجنسين من خلال مسح مكثّف يشمل عدد السياسات والتدخلات السياساتية المعتمدة بالإضافة إلى لمحة عامة عن مستوى التنفيذ.
٢. توفير بيانات ومعلومات مبنية على الدلائل من خلال مراجعة وتحليل هذه السياسات، مجاورها ومجالاتها، وفحص جودة السياسات، ومستوى تنفيذها و/أو عدم تنفيذها، الإنجازات الرئيسية والثغرات والتحديات الهيكلية والسياسية والتقنية والتوصيات على مستوى السياسات.
٣. تقديم توصيات محددة حول السياسات والسيرورات لوزارة شؤون المرأة ومعهد سياسات النوع الاجتماعي وأصحاب الشأن الآخرين بناءً على المنتجين المذكورين أعلاه.

## المقدمة

يعرض الفصل الأول من التقرير نظرة عامة عن عمليات إعداد التقرير والمنهجيات والنتائج المرجوة. كما يناقش المعايير العامة التي واجهت المسح والتحليل، من ضمنها، الإفتقار إلى توجهات معيارية والإجراءات والتعريفات الموحدة المستخدمة في عملية تطوير سياسات النوع الاجتماعي. كذلك، فإنّ عدم وجود نظام مركزي للتوثيق والمعلومات، إضافة إلى عدم وجود متابعة وتقييم، أنتج صعوبة في تجميع السياسات وقياسها بفعالية. يواصل الفصل بعرض موجز يشرح الفائدة من عمليات سياسات النوع الاجتماعي ولماذا تعتبر عنصراً مهماً في الحوكمة الرشيدة. أما القسم الأخير، فيعرضان لمحة موجزة عن السياق ومكانة المرأة في فلسطين وذلك لتوفير إطار للمسح والتحليل.

## مسح سياسات النوع الاجتماعي

يقدم الفصل الثاني ملخصاً لسيروورة المسح ونتائجه. شملت سياسات النوع الاجتماعي التي تمّ مسحها سياسات أقرتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة بين السنوات ٢٠١١ و ٢٠١٧. وتمّ تقسيمها إلى خمسة مجالات: إقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية وقانونية. ثمّ صنّف المسح هذه السياسات وفقاً لمستوى التنفيذ: كامل، جزئي، لم ينفذ، مخطط أو لا تتوفر معلومات.

تمّ مراجعة الأطر التالية نظراً لكونها الإستراتيجيات الحكومية الأساسية التي تستخدم في وضع السياسات والتدخلات المتعلقة بالنوع الاجتماعي:

١. ثلاث استراتيجيات وطنية عبر قطاعية (٢٠١١-٢٠١٣، ٢٠١٤-٢٠١٦، و ٢٠١٧-٢٠٢٢) بقيادة وزارة شؤون المرأة
٢. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠١١-٢٠١٩)
٣. خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥
٤. أجندة السياسات الوطنية (٢٠١٧-٢٠٢٢)
٥. خطط التنمية الوطنية (٢٠١١-٢٠١٣، ٢٠١٤-٢٠١٦)

تم مسح ٩٧ سياسة و ٧٠٢ نشاط/ تدخل من هذه الاستراتيجيات الوطنية عبر القطاعية. وتمّ تنفيذ ٩٣ تدخل من أصل ٧٠٢ بشكل جزئي أو كامل. كان العدد الأكبر ضمن سياسات رُصدت للتمية الاجتماعية (٣٢) حيث تمّ تنفيذ سياسة واحدة بالكامل و ٧ بشكل جزئي. وكان أقل عدد ضمن سياسات الثقافة (٧) مع عدم تنفيذ أي منها بشكل كامل وواحدة منفذة جزئياً.

ويعرض القسم مناقشة للتحديات المتعلقة بهذه السياسات وقلة تنفيذها بشكل عام. تمّ تحديد فئتين من التحديات: السياسية والاجتماعية-اقتصادية، وتلك المتعلقة بالمستوى الوزاري الخاص بعمليات سياسات النوع الاجتماعي. تنقسم التحديات السياسية والاجتماعية-اقتصادية إلى تحديات خارجية وداخلية. تبحث التحديات الخارجية الأثر السلبي لعدم الاستقرار الأمني، بما في ذلك الإحتلال الإسرائيلي، بينما تستكشف التحديات الداخلية القيود داخل الحكومة والاقتصاد الفلسطيني. وتستكشف التحديات على المستوى الوزاري العمليات والإجراءات (أو عدم وجودها) وعواقبها السلبية على تنفيذ سياسات النوع الاجتماعي. يسلط القسم الأخير الضوء على إنجازات الحكومة فيما يتعلق بتقديم قضايا مختارة تتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في فلسطين.



## تحليل سياسات النوع الاجتماعي

يتعمق الفصل الثالث في الإلتزامات الحكومية طويلة الأمد المتعلقة بالنوع الاجتماعي كإطار لتقديم نتائج تحليل السياسات. هناك قسم مخصص لكل مجال من مجالات الأولوية حيث تمّ تحديد الإنجازات والتحديات المتعلقة بالسياسة إلى جانب النقاط المقترحة للنظر في الماضي قدماً. يتم تلخيص أولويات السياسة الخمس والنتائج الرئيسية على النحو التالي:

- **مأسسة النوع الاجتماعي:** تتمثل الميزة الأساسية لتعميم المساواة بين الجنسين عبر الحكومة وعملها في إنشاء وحدات النوع الاجتماعي. في حين قد تشكّل وحدات النوع الاجتماعي أداة مهمة لتحقيق إدماج النوع الاجتماعي، يشير التقرير إلى أن هناك مجموعة كبيرة من التحديات التي تواجه هذه الوحدات مما يجعلها غير فعّالة.
- **القيادة والمشاركة السياسية للمرأة:** على الرغم من تحديد نصاب (كوتا) والتدخلات الداعمة، لم تسفر السياسات والتدخلات عن زيادة ملحوظة في مشاركة المرأة في القيادة وصنع القرار.
- **التمكين والحقوق الاقتصادية للمرأة:** لم يكن هناك استثمار كافٍ في قوانين العمل الجديدة أو المعدلة التي من شأنها أن تزيد الفرص أمام المرأة لضمان فرص عمل ومساواة بالأجور والوصول إلى رأس المال.
- **التنمية الاجتماعية وحماية المرأة من العنف:** بينما لا تزال هناك العديد من الممارسات التمييزية، كان هناك تقدم في التنمية الاجتماعية وخاصة في مجال الحد من العنف ضد المرأة.
- **وصول المرأة إلى العدالة والخدمات العامة:** وبالمثل، حدث بعض التقدم في وصول المرأة إلى العدالة والخدمات العامة، وخاصة فيما يتعلق بالاستجابة للعنف ضد المرأة. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات حرجة خاصة بالنسبة للنساء اللواتي تسكن في مناطق معينة مثل منطقة «ج» والقدس الشرقية وغزة.

يختتم الفصل بعرض لعدد من الدروس المستفادة العامة في إجراء التحليل. تشمل هذه النقاط على الإلتزام المستمر بالأولويات ذاتها مع الإتراف بأنها لم تتحقق بعد. كما وتركز الحكومة وشراكاتها مع منظمات المجتمع المدني على زيادة الموارد نحو مبادرات المساواة بين الجنسين وخاصة فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية وإنهاء العنف.

## المضي قدماً

يلخص الفصل الرابع، والأخير، من التقرير العناصر الرئيسية للتقدم المحرز خلال العقد الماضي نحو المساواة بين الجنسين من خلال تطوير سياسة فعّالة. ومن ثمّ يسלט الفصل الضوء على المجالات الرئيسية الضرورية لإحراز المزيد من التقدم إلى جانب توصيات مستهدفة قصيرة الأمد للمضي قدماً. وقد تمّ تنظيم المجالات والتوصيات المستهدفة حول الجوانب الرئيسية لدورة تطوير السياسات:

### تغييرات هيكلية عبر قطاعية لإدماج النوع الاجتماعي

١. تجديد وحدات النوع الاجتماعي: يجب على وزارة شؤون المرأة أن تقود مراجعة جوهرية لوحدات النوع الاجتماعي وتحديد المسار للمضي قدماً.
٢. تقديم الموازنة المبنية على النوع الاجتماعي: يمكن لوزارة شؤون المرأة أن تستكشف كيفية تقديم هذه الأداة لتحليل الآثار المختلفة للميزانية على الرجال والنساء، وتخصيص الموارد وفقاً لذلك وكذلك تحديد الأهداف لتوجيه الموارد لتحقيق هذه النتائج.
٣. اعتماد تعريفات وإجراءات موحدة: يمكن لوزارة شؤون المرأة أن تقود عملية اعتماد تعريفات موحدة للمفاهيم المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والعمليات والإجراءات السياساتية المرافقة لها، بما في ذلك تطوير السياسات عبر القطاعية.

### صياغة السياسات

٤. تعزيز دمج نهج من الأسفل إلى الأعلى: يمكن لوزارة شؤون المرأة، من خلال الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، استخدام نهج تشاركي يناسب السياق الفلسطيني ويضمن مستويات مناسبة من المدخلات ويتم تطبيقه بشكل ممنهج في تطوير جميع السياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
٥. بناء خبرات في تحليل سياسات النوع الاجتماعي: يمكن لوزارة شؤون المرأة، من خلال الشراكة مع معهد سياسات النوع الاجتماعي، مراجعة وتحديد أولويات المجالات الأساسية التي تتطلب تحليل من منظور النوع الاجتماعي وكذلك بناء القدرات والخبرات الوطنية لإجراء هذا التحليل.
٦. إعادة تقييم الروابط السببية بين المخرجات والنتائج الإستراتيجية: باستخدام «نظرية التغيير» أو أداة مماثلة، قياس الروابط السببية بين النشاطات والسياسات في الإستراتيجية عبر القطاعية الأخيرة وفي التقييم النصفى كنقطة إنطلاق مفيدة.

### تبني السياسة

٧. تطوير خطة عمل لتنفيذ توصيات تقرير إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو): يمكن لوزارة شؤون المرأة صياغة وقيادة ائتلاف لدعم تنفيذ توصيات تقرير إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع تحديد موعد نهائي للتقرير الدوري المقبل.

### تنفيذ السياسات والمتابعة والتقييم

٨. توجه معياري للتغذية الراجعة: يمكن لوزارة شؤون المرأة، بالشراكة مع معهد سياسات النوع الاجتماعي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تطوير آلية للتغذية الراجعة لضمان تدفق وتبادل مستمر للمعلومات خلال عمليات تنفيذ السياسات بما في ذلك المتابعة والتقييم.
٩. إنشاء قسم للمتابعة والتقييم في وزارة شؤون المرأة: يمكن لوحدة المتابعة والتقييم في وزارة شؤون المرأة العمل على تنظيم عملية جمع البيانات وتحديد مسؤوليات مختلف أصحاب الشأن/الجهات الفاعلة. إنّ تعزيز المتابعة والتقييم من شأنه تحسين التنفيذ وتحقيق النتائج السياساتية، ومن ثمّ تغذية التخطيط القائم على الدلائل.

## المقدمة

### لمحة عامة

يعتبر مسح ومراجعة سياسات النوع الاجتماعي جزءاً من مبادرة قام بها معهد سياسات النوع الاجتماعي (GPI)، وهو أحد برامج اليونسكو<sup>١</sup> انتهت مدته في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٩، بالشراكة مع وزارة شؤون المرأة (MOWA). هدفه الأساسي هو تحديد ومراجعة نطاق السياسات والتدخلات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز وحقوق المرأة التي أقرتها السلطة الفلسطينية من العام ٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٧. وهذا هو أول جهد لتجميع وتنظيم ومسح شامل للسياسات، مراجعة مدى تنفيذها وتوفير تحليل أولي حول هذه السياسات والعمليات التي من خلالها تم صياغة وتنفيذ السياسات. إنها الخطوة الأولى لفهم سبب وجود فجوة مستمرة وهامة بين السياسات وبين واقع المرأة في جميع أنحاء فلسطين. تهدف النتائج إلى إعلام جماهير متعددة، وعلى رأسها وزارة شؤون المرأة ومعهد سياسات النوع الاجتماعي، بتوجيه عملهم بطريقة عملية للمضي قدماً. ومع ذلك، فإن النتائج قد تكون مفيدة لصانعي القرار وأصحاب الشأن الآخرين، بما في ذلك الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجهات المانحة ذات الصلة.

يستند هذا التقرير إلى نهج ذي شقين: الأول مسح سياسات النوع الاجتماعي والثاني مراجعتها وتحليلها. ركز التجميع والتنظيم والمسح على السياسات والتدخلات ذات الصلة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز وحقوق المرأة في فلسطين، التي أقرتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة بين السنوات ٢٠١١ - ٢٠١٧. تم تقسيم السياسات إلى خمسة مجالات: إقتصادية، إجتماعية، سياسية، ثقافية، وقانونية. ومن ثم صنفت هذه السياسات وفقاً لمستوى تنفيذها: تنفيذ كامل، تنفيذ جزئي، لم تنفذ، مخططة أو لا تتوفر معلومات. ركزت منهجية التقرير العام على تجميع الوثائق والسياسات ذات الصلة (الموارد الإلكترونية والورقية) وإجراء مقابلات فردية وجماعية لطلب تفاصيل إضافية مثل المجموعات المستهدفة والإطار الزمني والإنجازات الرئيسية والتحديات العامة التي واجهت أو حالت دون التنفيذ.

تكمن أهمية هذا التقرير في أنه أول وثيقة شاملة لمسح ومراجعة السياسات والتدخلات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. كما أنها المحاولة الأولى لقياس مستوى تنفيذ هذه السياسات والتدخلات والعوامل الهيكلية والمؤسسية التي ساهمت أو أعاققت تنفيذها. ونتيجة لعملية التخطيط وحسب ما نصحت به اللجنة الفنية التي تم تشكيلها لدعم هذا التقرير، تم إتخاذ قرار بالتركيز على السياسات في الإستراتيجيات الوطنية عبر القطاعية كإطار عام، إضافة إلى الخطط والإستراتيجيات الوطنية التي قادتها أو أقرتها أو نفذتها وزارة شؤون المرأة وشركائها. فهذه هي الإستراتيجيات الرئيسية التي تتبثق منها السياسات والتدخلات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

٣	ثلاث استراتيجيات جنسانية وطنية شاملة لعدة قطاعات بقيادة وزارة شؤون المرأة (٢٠١٣-٢٠١١) و (٢٠١٦-٢٠١٤) و (٢٠٢٢-٢٠١٧)
١	استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠١٩-٢٠١١)
١	خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥
١	أجندة سياسة وطنية (٢٠٢٢-٢٠١٧)
٢	خطط تنمية وطنية (٢٠١٤-٢٠١١) و (٢٠١٦-٢٠١٣)

١ يبني عمل معهد سياسات النوع الاجتماعي على برنامج اليونسكو -مركز أبحاث وتوثيق المرأة الفلسطينية (PWRDC) - بتمويل من حكومة النرويج، معهد درايات النوع الاجتماعي هو برنامج لليونسكو من المقرر أن ينتهي في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٩. تم منح معهد دراسات النوع الاجتماعي الهوية القانونية كمعهد وطني مستقل بموجب قرار مجلس الوزراء من تاريخ ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٩. ومن خلال تحديد الهوية القانونية أصبح معهد دراسات النوع الاجتماعي أول معهد يركز على سياسات النوع الاجتماعي بموجب قرار مجلس الوزراء في فلسطين والمنطقة العربية ككل.

## النتائج

تتلخص نتائج هذا التقرير في ثلاثة جوانب:

١. تحديد خط أساس لسياسات المساواة بين الجنسين من خلال مسح مكثف يشمل عدد السياسات والتدخلات السياساتية المعتمدة بالإضافة إلى لمحة عامة عن مستوى التنفيذ.
  ٢. توفير بيانات ومعلومات مبنية على الدلائل من خلال مراجعة وتحليل هذه السياسات، محاورها ومجالاتها، وفحص جودة السياسات، ومستوى تنفيذها و/أو عدم تنفيذها، الإنجازات الرئيسية والثغرات والتحديات الهيكلية والسياسية والتقنية والتوصيات على مستوى السياسات.
  ٣. تقديم توصيات محددة حول السياسات والسيروترات لوزارة شؤون المرأة ومعهد سياسات النوع الاجتماعي وأصحاب الشأن الآخرين بناءً على المنتجين المذكورين أعلاه.
  ٤. وأخيراً، نأمل أن يساهم هذا التقرير في توفير مرجع للجهود الأخرى الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في فلسطين. في هذا السياق، يهدف التقرير إلى الإجابة على الأسئلة التالية:
- هل عمليات التخطيط ووضع وصنع السياسات تُمكن الهياكل المؤسسية من إجراء تحليل فعّال يستجيب للنوع الاجتماعي في مختلف القطاعات؟
١. إلى أي مدى يتم تنفيذ السياسات، وما هي الفئات المستهدفة وما هي ميزات تلك الفئات؟
  ٢. ما هو التوزيع القطاعي للسياسات وبأي قطاعات ومجالات تمّ تنفيذ السياسات أو عدم تنفيذها؟
  ٣. هل هناك سياسات تتعارض مع تنفيذ سياسات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية، وإذا كان الأمر كذلك، إلى أي درجة؟
  ٤. ما هي العوامل التي سهّلت و/أو أعاققت تنفيذ السياسات؟

## المنهجية

ودمجت منهجية هذا التقرير بين المنهجيات الوصفية والنوعية مع التركيز على النهج التشاركي، وخاصة في تحليل النتائج. تمّ إجراء الدراسة بالشراكة مع وزارة شؤون المرأة وبالتشاور مع وزارات أخرى من ضمنها وزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة المالية والتخطيط، إضافة إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ديوان الخدمة المدنية ومكتب رئيس الوزراء. تمّ تشكيل لجنة فنية مؤلفة من خبراء من الضفة الغربية وقطاع غزة في مجالات السياسة والتخطيط والنوع الاجتماعي والإحصاء والتي لعبت دوراً محورياً في تطوير الأسئلة وعملية التحليل. شملت اللجنة على ممثلين عن القطاعات الحكومية والبحثية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان<sup>٢</sup>. أخيراً، تمّ إجراء أكثر من سبعين مقابلة فردية ومجموعات نقاش بؤرية لدعم واستكمال عمليات التحليل.

### المرحلة الأولى: مسح سياسات النوع الاجتماعي

تضمنت المرحلة الأولى مسح سياسات النوع الاجتماعي وسياسات تمكين المرأة التي أقرتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة بين السنوات ٢٠١١ و ٢٠١٧. وقد أنتج المسح خط أساس للدراسة النوعية ووقّر إطاراً يتيح لمعهد سياسات النوع الاجتماعي ووزارة شؤون المرأة استخدامه لتطوير سياسات ومبادرات في المستقبل. وقد شمل المسح على تجميع ومراجعة الوثائق ذات العلاقة والسياسات والتقارير والمقابلات الفردية والجماعية. وشملت البيانات التي تمّ جمعها على معلومات حول المجموعات المستهدفة والأطر الزمنية والإنجازات والتحديات الرئيسية إضافة إلى القيود التي تعيق تنفيذ هذه السياسات. تمّ تصنيف السياسات وفقاً

٢ أعضاء اللجنة الفنية: وزارة شؤون المرأة: أمين عاصي وفاطمة الردايدة، معهد دراسات المرأة/جامعة بيرزيت: در. لينا ميعاري ودر. إصلاح جاد، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: در. خديجة زهران، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: أشرف حمدان، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي: أمل أبو سرور، مركز شؤون المرأة/قطاع غزة: أمل صيام، مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة - غزة: در. زينب غنيمي، جمعية الثقافة والفكر الحر: در. مريم زقوت.

لخمسة مجالات تنمية/محاو: إقتصادية، إجتماعية، سياسية، ثقافية، وقانونية. كما وتمت مراجعة السياسات وفقاً لمستوى تنفيذها: تنفيذ كامل، تنفيذ جزئي، لم يتم التنفيذ، قيد التخطيط أو لا تتوفر معلومات. تمّ تجميع السياسات في المقام الأول من الوثائق الوطنية التالية:

١. ثلاث استراتيجيات وطنية عبر قطاعية (٢٠١١-٢٠١٣، ٢٠١٤-٢٠١٦، و٢٠١٧-٢٠٢٢) بقيادة وزارة شؤون المرأة
٢. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠١١-٢٠١٩)
٣. خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥
٤. أجندة السياسات الوطنية (٢٠١٧-٢٠٢٢)
٥. خطط التنمية الوطنية (٢٠١١-٢٠١٣، ٢٠١٤-٢٠١٦)

### المرحلة الثانية: مراجعة وتحليل المسح

استندت المرحلة الثانية في المقام الأول إلى تقرير مسح سياسات النوع الاجتماعي وكذلك مراجعة الإستراتيجيات والخطة والتقارير ذات الصلة الصادرة عن وزارة شؤون المرأة، ومجلس الوزراء الفلسطيني ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة، من ضمنها: مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC)، طاقم شؤون المرأة (WATC)، جمعية التنمية الزراعية، وجمعية تنمية المرأة الريفية، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية (PWWSD)، ومركز الدراسات النسائية (WSC)، ومركز شؤون المرأة (قطاع غزة)، ومركز البحوث والاستشارات القانونية للمرأة (قطاع غزة). تمّ الحصول على معلومات نوعية إضافية من المصادر الأولية في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال أصحاب الشأن من الذكور والإناث الذين يشاركون في تطوير وتنفيذ الخطط الوطنية. ويشمل هذا على مجلس الوزراء الفلسطيني ووزارة شؤون المرأة ووزارة الداخلية ووزارة المالية والتخطيط، وحدات النوع الاجتماعي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنظمات المجتمع المدني التي تعنى بحقوق المرأة وحقوق الإنسان وقضايا التنمية. وهذا إضافة إلى خبراء في التخطيط والنوع الاجتماعي من الإناث والذكور، طلبة جامعات، نساء من المناطق الريفية والقدس، إلى جانب مؤسسات البحوث الأكاديمية العاملة في مجال النوع الاجتماعي وحقوق المرأة. تشمل أدوات البحث النوعي المستخدمة في جمع البيانات من المصادر الأولية:

- ١٨ مقابلة فردية شبه مبنية (٨ في قطاع غزة و ١٠ في الضفة الغربية)
- ٧ مقابلات فردية معمّقة (٣ في قطاع غزة و ٤ في الضفة الغربية)
- ٤ مجموعات نقاش بؤية (٢ في قطاع غزة و ٢ في الضفة الغربية)
- ٣ مقابلات جماعية مبنية وشبه مبنية أجريت في الضفة الغربية
- ورشة عمل إستهدفت وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والهيئات الحكومية في الضفة الغربية

١٨	مقابلة فردية وشبه منظمة	١٠ الضفة الغربية	٨ قطاع غزة
٧	مقابلات فردية معمّقة	٤ الضفة الغربية	٣ قطاع غزة
٤	مجموعات نقاش بؤية	٢ الضفة الغربية	٢ قطاع غزة
٣	مقابلات جماعية منظمة وشبه منظمة أجريت في الضفة الغربية	الضفة الغربية	
١	ورشة عمل واحدة إستهدفت وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والهيئات الحكومية	الضفة الغربية	

### محددات المسح والتحليل

- هناك عدد من المحدوديات والمعوقات لهذا المسح والتحليل الرافق له، بما في ذلك ما يلي:
- هذا المسح الأول من نوعه على المستوى الوطني وبالتالي فهو ليس تحليلاً مقارناً بل أنّه يحدد خط الأساس
  - هناك خلط بين ما يشكل سياسة مقابل نشاط أو تدخل لتنفيذ السياسة



- ركزت المراجعة فقط على السياسات الناتجة عن الإستراتيجيات والأطر الرئيسية التي تقودها وزارة شؤون المرأة؛ قد تكون هناك سياسات أخرى مرتبطة بالنوع الإجتماعي أو عدم التمييز التي أقرت لمرة واحدة، ولكن لم تشملها في هذه المراجعة
- عدم وجود نظام مركزي للتوثيق والمعلومات يعيق سهولة وطبيعة عمليات جمع البيانات
- غياب وضوح و/أو تعريفات موحدة للمساواة بين الجنسين وعدم التمييز ومصطلحات أخرى ذات الصلة
- غياب عمليات معيارية لمتابعة وتقييم تأثير وأثر السياسات المتعلقة بالنوع الإجتماعي
- تقتصر المراجعة على مستوى التنفيذ؛ التقرير في هذه المرحلة لا يشكل تقييماً للسياسات الفردية و تأثيرها أو أثرها على النساء
- المعلومات المتوفرة محدودة، لا سيما فيما يتعلق بالجوانب المالية من ضمنها الميزانيات الملتزم بها والمدفوعة، السياسات المنفذة والتدخلات السياساتية وأهدافها، بسبب كثرة أصحاب الشأن المشاركين في تطوير إستراتيجيات وخطط المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وفي التأثير عليها
- تتسم العمليات الحكومية في التخطيط والتحليل بالتغيير المستمر؛ لا يوجد نهج وعمليات موحدة لصياغة وتطوير السياسات
- عدم الوصول/أو تقييدات على الوصول إلى قطاع غزة
- لم تتضمن الدراسة معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ السياسات ذات الصلة المحددة في الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لوزارة شؤون المرأة ٢٠١٧-٢٠٢٢ حيث أنها ما زالت قيد التنفيذ.

### أهمية سياسات النوع الإجتماعي: لمحة عامة

تشمل السياسات العامة القوانين والتعليمات واللوائح التي تهدف إلى تحقيق أهداف معينة كما هو معلن من قبل جهة حكومية. في فلسطين، مثل أي مجتمع آخر، تؤثر السياسات العامة على حياة جميع الفئات في المجتمع. يمكن للسياسات، المقصودة وغير المقصودة، أن تؤثر على النساء والفتيات والرجال والفتيان بطرق مختلفة. عادةً، نهج «مقاس واحد يناسب الجميع» لا يتيح المساواة بين الجنسين أو تصحيح عدم المساواة أو إختلالات تمييزية أخرى. إن أدوات تخطيط وتحليل سياسات النوع الإجتماعي تخلق فرصاً لتحديد الفجوات وعدم المساواة الهيكلية في النوع الإجتماعي. تساعد هذه العمليات في تسليط الضوء على التباينات بين الرجال والنساء، وتمكين واضعي السياسات من الحصول على المعلومات الدقيقة اللازمة لإنشاء حلول فعالة للسياسات.

السياسة العامة لديها القدرة على إحداث تغيير استراتيجي<sup>٢</sup>، فبإمكانها إدامة التمييز وعدم المساواة بين الجنسين أو السعي إلى القضاء على التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين. يمكن للحكومات أن تلعب دوراً هاماً، من خلال صنع سياسة فعالة، خلق وزيادة الفرص أمام المرأة والتأثير على وضعية المرأة ورفاهها. المساواة بين الجنسين في المجتمع ليست مجرد قضية تتعلق بالعدالة الإجتماعية، ولكنها جيدة للإقتصاد ولرفاهية نصف مواطنيه. وعلى الرغم من أنه نقطة إنطلاق هامة، ألا أن تعميم هذه الأدوات في عمليات وإجراءات السياسة العامة وحدها لن يؤدي تلقائياً إلى التغيير المرغوب فيه من تحسين وضعية المرأة أو تحقيق قدر أكبر من المساواة في المجتمع. يعتمد تأثير هذه السياسات على الإرادة السياسية في دعم التنفيذ؛ توافر الموارد والالتزام بها؛ القدرة على التنفيذ؛ ووجود آليات للمساءلة. وهذه عناصر أساسية ضرورية في تحديد فاعلية سياسات النوع الإجتماعي<sup>٣</sup>.

أظهرت الدراسات أن هناك العديد من التحديات التي تواجه تعميم منظور النوع الإجتماعي في السياسات العامة، من ضمنها<sup>٤</sup>:

١. بشكل عام هناك عدم فهم لدى المجتمع وصانعي القرار والسياسات فيما يتعلق بتعريف ومفاهيم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فعلى سبيل المثال، لا يزال يتم تفسير النوع الاجتماعي على أنه قضية تتعلق بالمرأة وليس كبناءً اجتماعياً يحدد الذكورية والأنوثة. وغالباً ما تكون النتيجة هي التركيز على قضايا المرأة لأنه من خلال التحليل تم إستنتاج أن الأنظمة والممارسات غالباً ما تميز ضد المرأة أو تديم عدم المساواة.
٢. حصر سياسات النوع الاجتماعي في المنظور الكمي مثل نصاب (كوتا) المشاركة. في حين أن هذا النوع من السياسات مفيد في تغيير الديناميكيات، إلا أن هذا لوحده غير كاف. فسياسات النوع الاجتماعي يجب أن تعالج الممارسات والأعراف الإجتماعية التي تديم الذكورية. وتكون هذه السياسات طويلة الأمد ويجب أن تعكس أثرها على وضعية المرأة<sup>٥</sup>.

٢ برودويك، أيلزابيث (٢٠١٢). تطبيق المنظور الاجتماعي في السياسات العامة: ماذا يعني وكيف يمكننا تنفيذه بطريقة أفضل. هيئة حقوق الإنسان الأسترالية، منقول من: <https://www.humanrights.gov.au/news/speeches/applying-gender-perspective-public-policy-what-it-means-and-how-we-can-do-it-better>

٤ ذات المصدر.

٥ ذات المصدر.

٦ مقابلة فردية، ر.س.، أيلول، ٢٠١٨.

٢. المشاركة في عملية تطوير وتصميم وصياغة السياسات: مراجعة الأدبيات المتعلقة بالتخطيط وصنع السياسات على المستوى الوطني تسلط الضوء على الإقصاء المستمر للنساء المشاركات في هذه العمليات. وعند القيام بالمشاركة، فغالباً ما تكون في شكل «تحديد المربع» بدلاً من المشاركة الحقيقية<sup>٧</sup>.

## تحليل السياق

يعد تخطيط وصياغة السياسات التي تركز على النوع الاجتماعي تحدياً لأي حكومة. وحتى بين الدول الديمقراطية التي تعطي أولوية للمساواة بين الجنسين في المجتمع، فإن تنفيذ هذه السياسات يتطلب وقتاً وموارد مستدامة وإرادة سياسية. السويد هي واحدة من الدول الأكثر تقدماً ونجاحاً، ونهج السياسات التي تركز على النوع الاجتماعي مستمراً منذ أكثر من أربعة عقود وما زال يتطور. بالنسبة لفلسطين، هذه العملية ستبقى تحدياً هائلاً، خاصة بسبب حالة التوتر مع إسرائيل وعدم الاستقرار الأمني، إضافة إلى الإحتلال، والذي يحد من فاعليتها وحدوى السياسات والمساءلة حولها.

تتقوض حقوق الإنسان للفلسطينيين في العديد من جوانب حياتهم، بما في ذلك الحد من الوصول إلى المدارس والخدمات الصحية والعمل والأرض. هناك العديد من مستويات عدم اليقين بالنسبة للحماية أو الأمان. تقلص المساحة العامة، والتشرد الاجتماعي والجغرافي أخذ في التعمق ويزداد التفاوت الاقتصادي، لا سيما بالنسبة للنساء في المجتمع الفلسطيني. أصبح المجتمع أكثر عزلة ومحافظة مما يعيق تقدم المرأة<sup>٨</sup>. لا يمكن تطوير السياسات العامة بمعزل عن هذا السياق. وبالتالي، فإن هذا يحد من قدرة السياسات الوطنية على تلبية الإحتياجات المعيشية والإنمائية للرجال والنساء، إضافة إلى إعاقة القدرة على دخول المجتمع في حالة أكثر تقدماً من العدالة والمساواة بين الجنسين.

حدّد تقرير الأمم المتحدة، تحليل دولة مشترك ٢٠١٦: لا أحداً يتخلف عن الركب: وجهة نظر حول الضعف والأضرار الهيكلية في فلسطين، والذي يقيّم دولة فلسطين ضمن الإطار التحضيري لخطتها التنموية للسنوات الخمس القادمة (٢٠١٨-٢٠٢٢)، عددًا من المجموعات السكانية على أنها مجموعات مستضعفة بشكل خاص<sup>٩</sup>. كما وحدّد التقييم خمسة عوامل هيكلية تساهم في هذا الضعف، من ضمنها: ١. الموقع، أي مكان الإقامة؛ ٢. ارتفاع مستوى التعرض للعنف؛ ٣. الوصول إلى الفرص الاقتصادية؛ ٤. العوامل المؤسسية والسياسية؛ ٥. والقواعد الاجتماعية والثقافية. أوصت الدراسة، حتى «لا يتخلف أحد عن الركب»، فهناك العديد من المجالات التي يجب على الأمم المتحدة ونظرائها من الحكام أن يعملوا عليها بما في ذلك: ١. تحسين جمع البيانات وتحليلها بحيث يمكن تكييف السياسات لتلبية احتياجات هذه المجموعات، ٢. تنويع الشراكات للإستجابة بشكل أفضل لهذه الفئات المحرومة بما في ذلك مشاركتها؛ ٣. زيادة الاستثمار في عمليات التخطيط عبر القطاعية المتكاملة؛ ٤. يجب تقاسم المساءلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقرار الأمم المتحدة ١٣٢٥ طالما إستمرت حالة عدم الاستقرار الأمني.

## مكانة المرأة في فلسطين

نظراً للسياق المبيّن أعلاه، إتسعت فجوة النوع الاجتماعي على مدى العقود الماضية. تعاني النساء من آثار سلبية متعددة جراء الوضع الأمني والإحتلال الإسرائيلي، وأيضاً من مجتمع ديني محافظ. والنتيجة هي إنخفاض في الوصول إلى الأماكن العامة، وإقصاء متزايد من المشاركة السياسية والاقتصادية، بينما يتم إنتهاك حقوق المرأة يومياً من خلال التحرش والعنف والوصول إلى الرعاية الصحية والحرمان من العمل والخ. الإستخدام المتزايد للممارسات التقليدية والدينية المتجذرة في النظام الأبوي مكّن السلطة القبلية والدينية على حساب إضعاف الهياكل المجتمعية والقانونية المعاصرة.

على الرغم من الجهود المستمرة لتوسيع سيادة القانون، وزيادة العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، لا تزال علاقات القوة غير متوازنة في مكانة وأدوار النساء والرجال. كلما كانت المجموعة أكثر حرماناً وتهميشاً، كلما تدهور وضع النساء والفتيات. تؤثر القواعد الأبوية على تقسيم العمل، مما يؤدي إلى المزيد من هيمنة الذكور على المجتمع، والسيطرة على الموارد. وتسهم هذه الممارسات في اختزال دور المرأة إلى دور إنجابي في المقام الأول وفي وظائف الرعاية المنزلية. هذه الإتجاهات والسلوكيات التقليدية التي تركز على الدور

٧ برودوك، أيلزابيث (٢٠١٢). تطبيق المنظور الاجتماعي في السياسات العامة: ماذا يعني وكيف يمكن تنفيذه بطريقة أفضل. هيئة حقوق الإنسان الأسترالية، منقول من: <https://www.humanrights.gov.au/news/speeches/applying-gender-perspective-public-policy-what-it-means-and-how-we-can-do-it-better>

٨ مركز دراسات المرأة، بناء روابط نحو إستراتيجيات وسياسات متكاملة لتمكين النساء الفلسطينيات (٢٠١٣).

٩ الأمم المتحدة، تحليل دولة مشترك ٢٠١٦: لا أحداً يتخلف عن الركب: وجهة نظر حول الضعف والأضرار الهيكلية في فلسطين. [https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/cca\\_report\\_en.pdf](https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/cca_report_en.pdf)

١٠ ذات المصدر، ص. ١٣: تشمل الفئات المستضعفة: الفتيات، النساء المعنفات، عائلات تعاني من الأمن الغذائي وتعليلها نساء، أطفال يواجهون معيقات تحول دون وصولهم إلى المدارس، أطفال معرضين للعنف، الأطفال المتسربين من المدارس، الفتيان، كبار السن، والتجمعات البدوية والرغوية في منطقة «ج»، سكان قطاع غزة اللذين ليس لديهم وصول إلى مياه نظيفة، سكان منطقة H2 في الخليل، سكان مناطق التماس، سكان المخيمات، المزارعين، والرعاة من غير البدو، الصيادين والفقراء.

الإنجابي للمرأة تؤدي إلى الزواج المبكر والإنجاب المبكر كذلك<sup>١١</sup>.

تبنت الحكومة الفلسطينية مختلف السياسات والإستراتيجيات التي تلتزم من خلالها بالشفافية والمساءلة وإحترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة على وجه التحديد. وينعكس إلتزام الحكومة من خلال جهودها لإدماج المساواة بين الجنسين في أجندة السياسات الوطنية، وإنشاء وحدات النوع الإجتماعي والإستراتيجيات الوطنية عبر القطاعية لمأسسة هذه الممارسات. يضمن إعلان الاستقلال (١٩٨٨) المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، وقانون الأساس الفلسطيني يمنح المرأة الحقوق الكاملة والمساواة وعدم التمييز. كما وأنّ فلسطين قد صادقت في العام ٢٠١٤ على إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)<sup>١٢</sup> والتي تشكل إطاراً معيارياً رئيساً لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. ومع ذلك، لم يتم دمج قوانين وطنية تتماشى مع إتفاقية سيدوا. لا تزال القوانين، مثل قانون العقوبات والقانون الجنائي، تحتفظ بمواد سارية المفعول والتي تتعارض مع مبادئ المساواة وعدم التمييز. وهكذا، على الرغم من إقرار السياسات الرمزية والأطر المعيارية، فإنّ القوانين الأساسية التي من شأنها تحسين مكانة المرأة في فلسطين تبقى غير مُقرّة.

١١ الأمم المتحدة، الأراضي الفلسطينية المحتلة، تحليل الدولة المشترك، ٢٠١٦.

١٢ الأمم المتحدة، إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. <http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf>

## مسح سياسات النوع الاجتماعي

### الأهداف

كما أشرنا أعلاه، تمت المرحلة الأولى من إعداد التقرير الشامل بإجراء مسح لسياسات النوع الاجتماعي<sup>١٣</sup> والتي ركزت على تجميع السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي أقرتها و/أو إعتدتها الحكومة بين السنوات ٢٠١٠ و ٢٠١٧، وترجمتها إلى العربية والإنجليزية، وتصنيفها وفقاً لمجالاتها. حددت عملية المسح مستوى تنفيذ السياسات التي تعنى بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوحيدها في وثيقة واحدة. ثم تم استخدام المسح كأساس لتسهيل عملية التحليل في المرحلة الثانية والتي يناقشها هذا التقرير في الفصل التالي. تجدر الإشارة إلى أنّ هذا هو أول جهد مكثف لمسح السياسات على المستوى الوطني. ومع ذلك، فهو لا يحاول إجراء تحليل مقارنة، إنّما يهدف إلى تحديد خط أساس. ينصب التركيز في هذه المرحلة على مستوى تنفيذ السياسات وليس على تأثيرها أو أثرها على المجموعة المستهدفة بشكل عام، وعلى تغيير مكانة المرأة بشكل خاص.

### توزيع السياسات ومستوى تنفيذها<sup>١٤</sup>

تضمنت السياسات التي تم مسحها في الإستراتيجيات الوطنية الرئيسة المتعلقة بالنوع الاجتماعي بين العام ٢٠١١ والعام ٢٠١٧، بما في ذلك:

١. ثلاث استراتيجيات وطنية عبر قطاعية (٢٠١١-٢٠١٣، ٢٠١٤-٢٠١٦، و٢٠١٧-٢٠٢٢) بقيادة وزارة شؤون المرأة
٢. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠١١-٢٠١٩)
٣. خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥
٤. أجندة السياسات الوطنية (٢٠١٧-٢٠٢٢)
٥. خطط التنمية الوطنية (٢٠١١-٢٠١٣، ٢٠١٤-٢٠١٦)

تم مسح ما يقارب ٩٧ سياسة و ٧٠٢ نشاط/تدخل تضمنت في هذه الإستراتيجيات الوطنية، وتم تصنيف السياسات وفقاً لخمسة مجالات رئيسة:

١. الاجتماعية: وتشمل التعليم والصحة والرياضة والبنية التحتية وتعزيز السلام والإعلام،
٢. القانونية: وتشمل القانون ومكافحة العنف والأحوال الشخصية ومأسسة النوع الاجتماعي،
٣. السياسية: وتشمل السيطرة على الأراضي والموارد والبنية التحتية والحماية الدولية والمأسسة،
٤. الثقافية: وتشمل ثقافة العنف والتقاليد الاجتماعية/الأعراف،
٥. الاقتصادية: وتشمل العمل والقطاع الخاص والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

تم تصنيف السياسات وفقاً لخمسة مجالات مواضيعية رئيسية

اقتصادي

ثقافي

سياسي

قانوني

اجتماعي

٩٧  
سياسة  
٧٠٢  
نشاط/تدخل

١٣ مسح سياسات النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، تقرير حول مستوى تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. نيسان ٢٠١٨.

١٤ ذات المصدر.

تمّ تحديد مستوى تنفيذ السياسات إما تنفيذ كامل، تنفيذ جزئي، سياسات غير منفذة، سياسات مخططة أو معلومات غير متوفرة. ومن بين ٧٠٢ تدخل تمّ تنفيذ ٩٣ تدخل تنفيذ جزئي أو كامل. كان العدد الأكبر ضمن سياسات رصدت للتنمية الاجتماعية (٣٢) حيث تمّ تنفيذ سياسة واحدة بالكامل و(٧) بشكل جزئي. وكان أقل عدد ضمن سياسات الثقافة (٧) مع عدم تنفيذ أي منها بشكل كامل وواحدة منفذة بشكل جزئي. تجدر الإشارة إلى أن البيانات والمعلومات الخاصة بجميع السياسات والتدخلات لم تكن متوفرة. كما وأن المعلومات المتوفرة حول مستوى التنفيذ لم تكن واضحة بالضرورة استناداً إلى التقارير التي تمت مراجعتها. وبالتالي، في حين أن المسح يعتبر مراجعة شاملة للمعلومات المتوفرة وهو الأول من نوعه، تبقى سلسلة البيانات غير مكتملة. وعموماً، تثير الإحصائيات أسئلة مهمة بشأن العدد الكبير من التدخلات والسياسات التي تمت بلورتها بينما نفتقر إلى المعلومات حول تنفيذ غالبية السياسات/التدخلات. ويعرض الرسم التالي ملخصاً عن المسح<sup>١٥</sup>:

معلومات عن السياسات ومستوى تنفيذها				
اقتصادي	ثقافي	سياسي	قانوني	اجتماعي
١٣ سياسة	٧ سياسات	٢٨ سياسة	١٦ سياسة	٣٢ سياسة
<ul style="list-style-type: none"> <li>سياسات اقتصادية/قانونية</li> <li>٢ سياسات اقتصادية/اجتماعية</li> <li>٢ سياسات تنفيذ جزئي</li> <li>٤ سياسات لم تنفذ</li> <li>١ سياسة لا تتوفر</li> <li>معلومات حول التنفيذ</li> <li>٥ سياسات مخططة</li> <li>ضمن الإستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠١٧</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>١ سياسة لم تنفذ</li> <li>سياسات مخططة</li> <li>ضمن الإستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠١٧</li> <li>١ سياسة لا تتوفر</li> <li>معلومات حول التنفيذ</li> <li>١ سياسة تنفيذ جزئي</li> <li>١ مخططة ضمن أجندة السياسات الوطنية ٢٠٢٢-٢٠١٧</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>٤ سياسات تنفيذ جزئي</li> <li>سياسات لا تتوفر</li> <li>معلومات حول التنفيذ</li> <li>٣ سياسات قيد التنفيذ</li> <li>١٦ سياسة مخططة ضمن الإستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠١٧ وإستراتيجية تنفيذ القرار ١٣٢٥</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>سياسات تنفيذ جزئي</li> <li>٦ سياسات لم تنفذ</li> <li>سياسة واحدة نفذت</li> <li>سياسة واحدة لم يبدأ التنفيذ</li> <li>٣ سياسات قيد التنفيذ</li> <li>١٠ سياسات مخططة</li> <li>ضمن الإستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠١٧ وإستراتيجية تنفيذ القرار ١٣٢٥</li> </ul>	

## التحديات<sup>١٦</sup>

ساهمت عملية مسح سياسات النوع الاجتماعي في تحديد عدد من التحديات والثغرات المتعلقة بعمليات رسم وصنع السياسات العامة والتي يمكن تقسيمها إلى فئتين: ١. تحديات سياسية واجتماعية-اقتصادية، ٢. وتحديات على مستوى الإجراءات الوزارية الخاصة بعمليات النوع الاجتماعي.

### التحديات السياسية والاجتماعية-اقتصادية

هناك مجموعتان من التحديات في هذا المجال: خارجية وداخلية. هذه المجموعة من التحديات، تحد بشكل جوهري من تصميم السياسات وتنفيذها، وإلى حد كبير تتجاوز نفوذ صناع القرار وأصحاب الشأن الذين يعملون على المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

#### تشمل التحديات الخارجية فتشمل ما يلي:

- استمرار سياسات وممارسات إسرائيل والوضع الأمني، إضافة إلى المستوطنات وخاصة في المناطق التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الضفة الغربية.
- التفتت الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة قسّم التجمعات بحواجز مثل جدار الفصل.
- تزايد التأثيرات الإقليمية الدينية والسياسية والثقافية المحافظة التي تؤثر على شرائح متزايدة من المجتمع الفلسطيني وتؤثر سلباً على مكانة المرأة.
- تؤثر سياسات الحكومات الأجنبية والمساهمات المالية بشكل مباشر على وصول السلطة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني

١٥ ذات المصدر.

١٦ ذات المصدر.

إلى الموارد كما و تقليص الموارد يؤثر على العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة بشكل كبير.

#### أما التحديات الداخلية فتشمل:

- موارد مالية محدودة وغير كافية للمتطلبات المطلوبة من الحكومة، إضافة إلى خيارات داخلية في التوزيع التي تحد من الموارد المرصودة للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. فعلى سبيل المثال، في العام ٢٠١٧، حصلت وزارة شؤون المرأة على ٠,٠٤٪ من الميزانية الوطنية والتي تم إنفاق حوالي ٩٢٪ منها على الرواتب والنفقات التشغيلية ١٧. وقد أشار أحد ممثلي وزارة المالية إلى أنه «على المستوى الوطني، كان هناك تقليص كبير في التمويل مقارنة بالسنوات السابقة، من ١,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٦٢٠ مليون دولار للسنة المالية ٢٠١٧» ١٨.
- الموارد البشرية محدودة كذلك؛ هناك خبرات تحليلية قليلة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي داخل الحكومة
- تعطيل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني
- ضعف الاقتصاد
- ضعف عام في ترجمة الإرادة السياسية نحو خلق حقوق وفرص للمساواة للمرأة والرجل؛ وتزايد في الأوبئة.

#### تحديات على المستوى الوزاري

يكلف مجلس الوزراء تطوير خطط عبر قطاعية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حيث يتعين عليها بأن تكون ضمن الإطار الأوسع لخطة التنمية الوطنية. تصدر منهجية إعداد الخطط الإستراتيجية من قبل وزارة المالية والتخطيط، ولكن المنهجية مصممة لقطاعات محددة وليس لتخطيط عبر قطاعي. وبالتالي، قامت وزارة شؤون المرأة بتعديل المنهجية لتتاسب التخطيط عبر القطاعي. تعتبر الخطة الإستراتيجية عبر القطاعية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الأساس الذي يتم من خلاله بلورة الإستراتيجيات والسياسات الأخرى المتعلقة بالنوع الاجتماعي. (لتفاصيل إضافية حول العمليات والإجراءات الخاصة ببلورة هذه الخطة يرجى مراجعة الملحق الثاني).

النقاط التالية تسلط الضوء على التحديات المتعلقة بالمستوى الوزاري وعمليات رسم سياسات النوع الاجتماعي:

- عدم وضوح عملية تحديد الأجندة
- هناك التزامات لإدماج النوع الاجتماعي، ولكن لا توجد خطط لتنفيذ سياسات التنمية الوطنية (الإلتزام الرمزي فقط)
- في حين أنّ هناك محاولات لتحديد وتوحيد المفاهيم والتعريفات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعميم النوع الاجتماعي والخ، فلا يزال هناك خلط لدى العديد من صانعي القرار وأصحاب الشأن حولها، وهناك عدم وضوح وتتابعية في التفسيرات بشكل عام.
- النهج الحالي المتبع في تطوير سياسات النوع الاجتماعي، بما في ذلك التخطيط عبر القطاعي، يستند إلى عناصر نهج «من الأعلى إلى الأسفل»، أكثر من عناصر «من الأسفل إلى الأعلى» مما يعرض مجموعة من المحدوديات المتأصلة بهذا النهج
- الفرق الوطنية والفنية التي تشارك في عملية التطوير لا تستمر في دعم العمليات المرتبطة بالتنفيذ
- عدم وجود تحليل من منظور النوع الاجتماعي في العمليات (نوعي وكمي)
- التنوع في هيكلية الإستراتيجيات عبر القطاعية وعمليات التخطيط يؤدي إلى تتابعية ضعيفة في عرض ونوع المعلومات والبيانات
- الروابط بين النتائج والتدخلات/النشاطات ليست واضحة؛ غالباً ما تتكرر النشاطات لكنها تفضل في تحقيق النتيجة المرجوة
- غالباً ما يوجد خلط بين الهدف والنتيجة مقابل النشاط أو التدخل
- منهجية ومسؤولية جمع البيانات غير واضحة
- لا يوجد تخطيط فعال للمتابعة والتقييم أو للموارد البشرية والمالية في العملية الإستراتيجية بشكل عام (ولكن يبدو أن هذا قد يتغير).

إضافة إلى تحديات في السيورورات، تجدر الإشارة إلى التحديات المتعلقة بوحدة النوع الاجتماعي وبعملها لكونها جزءاً هاماً من آلية النوع الاجتماعي إضافة إلى وزارة شؤون المرأة. تم إنشاء وحدات النوع الاجتماعي في العديد من الوزارات كحلقة وصل لعمل وزارة شؤون

١٧ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ديوان المظالم (٢٠١٧)، تحليل الميزانية العامة للعام ٢٠١٧ من منظور حقوق الإنسان، رام الله فلسطين.

١٨ مقابلة مع ن. أ. ٢٨، آب، ٢٠١٨.

المرأة وكخبيرات فنية «داخلية» في النوع الاجتماعي. في حين أنّ وحدات النوع الاجتماعي من الناحية النظرية هي «أداة» لدعم مأسسة المساواة بين الجنسين عبر الوزارات، يظهر الواقع بشكل مختلف تمامًا. النقاط أدناه تبرز التحديات من حيث صلتها بعمليات سياسات النوع الاجتماعي:

- يعتمد تأثير وحدات النوع الاجتماعي على قدرات وكفايات الأفراد القائمين عليها وبالتالي تتفاوت جودة الخدمات المقدمة
- الالتزام السياسي للوزير يدفع شرعية ووظيفة وحدة النوع الاجتماعي
- يختلف نهج وتطبيق وحدات النوع الاجتماعي بين الوزارات؛ فبعضها يعتبر وحدات بينما بعضها الآخر يعتبر ملفات النوع الاجتماعي
- تفتقر معظم وحدات النوع الاجتماعي إلى الصلاحية والموارد لتكون فعّالة حقًا
- هناك عدم متابعة في تطبيق التوجيهات السياسية وقليل من المتابعة والتقييم

## الإنجازات<sup>١٩</sup>

التقرير السنوي الأول لعمل الحكومة الفلسطينية السابعة عشر، ومسودة التقرير السنوي الثالث لعمل الحكومة الفلسطينية السابعة عشر، وتقرير إنجازات بيحين ٢٠٠٢:

- تطوير هيكل تنظيمي موحد لوحدات النوع الاجتماعي
- إنشاء مراكز تواصل
- تبني موازنات حساسة للنوع الاجتماعي ٢٠٠٢
- بناء قدرات وحدات النوع الاجتماعي ٢١
- إنشاء وحدات النوع الاجتماعي في عدد من الوزارات ٢٢
- تشكيل اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء
- تشكيل اللجنة الوطنية لتطبيق قرار ١٣٢٥
- إطلاق وثيقة الإطار الوطني لتطبيق قرار ١٣٢٥
- إنشاء نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات
- إعداد مسودة نهائية لقانون حماية الأسرة
- توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع مؤسسات دولية ٢٣

١٩ ذات المصدر.

٢٠ تمّ تنظيم عدد من الورشات في موضوع الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧، بالتعاون بين وزارة شؤون المرأة ومنظمة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين. لم تكثف وزارة المالية والتخطيط جهودها في هذا الصدد ولكن تخطط وزارة شؤون المرأة العمل مع وزارة العمل خلال العام ٢٠١٨ على تطبيق موازنة حساسة للنوع الاجتماعي. سوف يكون هذا مشروع تجريبي ويستند الى التجربة المغربية مع تعديلها بما يتناسب مع التجربة الفلسطينية.

٢١ شملت عناوين التدريبات: «إدماج النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية والبرامج والموازنات»، «التحليل والتخطيط من منظور النوع الاجتماعي»، «إدماج النوع الاجتماعي في الإعلام»، والمشاركة في المؤتمر الدولي حول الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي.

٢٢ يجري العمل على هذه النقطة حيث تمّ إنشاء ٢٧ وحدة في وزارات وسلطات مختلفة.

٢٣ منها: اليونيسكو (تطوير مهارات البحث)، المرصد الأورومتوسط (رصد وضع المرأة الفلسطينية في غزة)، منظمة «العمل ضد الجوع» (تعزيز الديمقراطية المحلية والنشاط الاقتصادي في المناطق «ج»)، مؤسسة الشرق الأدنى (مشروع النهوض بمشاريع المرأة في فلسطين)، مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، جريدة الحياة (لتخصيص صفحة لتغطية قضايا المرأة من منظور النوع الاجتماعي).

## تحليل سياسات النوع الاجتماعي

بناءً على المسح والتحديات الموضحة أعلاه، يبحث هذا الفصل في الأولويات طويلة الأمد للحكومة المتعلقة بالنوع الاجتماعي كإطار لعرض نتائج تحليل السياسات.

كما أشرنا أعلاه، تعتبر الخطط الإستراتيجية عبر القطاعية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠١١-٢٠١٣، ٢٠١٤-٢٠١٦ و ٢٠١٧-٢٠٢٢) الإستراتيجيات الرئيسية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين. وتتركز الإستراتيجيات والسياسات الأخرى المتعلقة بالنوع الاجتماعي إلى حد كبير على واحد أو أكثر من هذه المجالات الخمس الرئيسية. وعليه، سيتم مراجعة كل مجال على النحو المبين في الرسم البياني أدناه.

الأهداف الإستراتيجية للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء



### مأسسة وتعميم النوع الاجتماعي

مأسسة النوع الاجتماعي في السياسات والعمليات والإجراءات في الهيئات الحكومية هي الإستراتيجية الأساسية للخطط عبر القطاعية. ويقع هدف مأسسة المساواة بين الجنسين في صميم ولاية وزارة شؤون المرأة والتي تتمثل مهمتها الأساسية في توفير القيادة والرؤية والدعم الفني لتحقيق هذا الهدف في القطاع العام. على هذا النحو، تم الحفاظ على هذا الهدف في الخطط الإستراتيجية الثلاث لوزارة شؤون المرأة.

وكان أحد الإنجازات المهمة لهذا تشكيل وحدات النوع الاجتماعي، ملفات النوع الاجتماعي، ومجموعات النوع الاجتماعي أو النسائية. وبناءً على توصية وزارة شؤون المرأة، أظهر مجلس الوزراء الإرادة السياسية اللازمة من خلال الموافقة على تشكيل وحدات النوع الاجتماعي وتحديد وظائفها وهيكلها التنظيمي في الوزارات والمؤسسات الحكومية غير الوزارية. اعتمد المجلس الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، وأصدر قراراً بتشكيل اللجنة الوطنية للنوع الاجتماعي، مؤلفة من ممثلين من الذكور والإناث من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وفقاً لوزارة شؤون المرأة، كان هناك ٢٤ وحدة نوع اجتماعي في العام ٢٠١٨. وأنهت وحدات النوع الاجتماعي عدد من برامج التوعية وبناء القدرات المتعلقة بتعميم النوع الاجتماعي وتطوير سياسات تركز على النوع الاجتماعي. هناك ١٠ سياسات حول عمليات مأسسة النوع الاجتماعي (تم تكرار ثلاث منها من قبل وزارة شؤون المرأة (٢٠١١-٢٠١٤ و ٢٠١٧-٢٠٢٢)). واعتُبرت تلك السياسات نوعية حيث تم تطويرها تدريجياً فيما يتعلق بإنشاء وحدات النوع الاجتماعي والالتزام الحكومي للمساءلة والتكامل.

ومع ذلك، فإن الصعوبات والقيود تخرق هيكل تلك الوحدات، والموارد المالية والبشرية في عدد من الوزارات والمؤسسات محدودة. هناك إعتقاد خاطئ بأن وحدات النوع الاجتماعي ووزارة شؤون المرأة وحدها تتحمل مسؤولية مأسسة وتعميم النوع الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، فإن قضايا النوع الاجتماعي والمساواة وتمكين المرأة هي قضايا عامة للحكومة على الرغم من عدم الالتزام بشكل عام. تم تعيين مهامها وأدوار طموحة لهذه الوحدات بينما توجد تباينات واضحة في القدرات الفردية والمهنية. وقد أظهرت نتائج ورشة وحدة النوع الاجتماعي، التي عقدت لغرض



إجراء هذا التحليل في ٦ أيلول ٢٠١٨، الحاجة إلى تدريبات متقدمة ومتخصصة في المجالات التالية: المتابعة والتقييم والأثر والدمج والموازنة والبحث النوعي وبناء التحالفات وقراءة الإحصاءات من منظور النوع الاجتماعي وتحليل وتقييم السياسات. وأظهرت النتائج أن النوع الاجتماعي لا يزال يُنظر إليه على أنه قضية نسائية، وأن وحدات النوع الاجتماعي لا تزال مهمشة ومغيبة عن عمليات صنع القرار.

أشارت مراجعة الخطة الإستراتيجية عبر القطاعية ٢٠١٤-٢٠١٦ إلى أنه وعلى الرغم من تنفيذ معظم التدخلات ضمن هدف دمج النوع الاجتماعي، فإن النتائج لا تزال محدودة. ومما يضاعف من عدم وجود نتائج هو الافتقار لوجود بيانات ومعلومات ممنهجة، وعدم فاعلية نظام المتابعة والتقييم المحدود. ويلخص التقرير السبب لذلك في عدم توفر طواقم متدربة على التخطيط وصنع السياسات القائمة على النوع الاجتماعي، على الرغم من أن وزارة شؤون المرأة قد أطلقت العديد من المبادرات. كما وأظهرت النتائج استمرار وجود الفجوة مشيرة إلى عدم وجود تقارير تراقب أداء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين. وأخيراً، أظهر التقرير أنه لم يتم تطوير آليات للمساءلة<sup>٢٤</sup>.

شدد هدف مأسسة النوع الاجتماعي في الخطة الإستراتيجية عبر القطاعية لوزارة شؤون المرأة (٢٠١٧-٢٠٢٢) على أن «مأسسة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع المؤسسات الحكومية» من خلال خمس سياسات:

- تعزيز دور وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات الحكومية
  - تعزيز دور الأجهزة الوطنية الرسمية وغير الرسمية في قضايا المرأة وقضايا النوع الاجتماعي
  - وضع آليات للمساءلة بشأن قضايا المساواة بين الجنسين (متابعة وتقييم وآليات تنسيق الإعانات والموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي)
  - منظور النوع الاجتماعي في جميع المؤسسات الرسمية
  - بناء قدرات وزارة شؤون المرأة بما يتماشى مع متطلبات تحقيق الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين
- وهنا نلاحظ فجوة في السياسات الخمس المخططة حيث أنها تركز على جوانب محددة في مأسسة النوع الاجتماعي، خاصة في بناء القدرات.

### اعتبارات تعميم ومأسسة النوع الاجتماعي

- ينبغي أن تقوم وزارة شؤون المرأة، بالشراكة مع المجتمع المدني، بتنظيم وقيادة تغذية راجعة حول الافتقار إلى الإنتاجية في عمل وحدات النوع الاجتماعي وتحديد طريقة أكثر فاعلية للمضي قدماً بالنظر إلى الافتقار المستمر للموارد وللإرادة السياسية لهذه الهيئات. وفي الوقت نفسه، على وزيرة شؤون المرأة تحديد آليات أوضح لتحفيز المشاركة من جانب صانعي القرار في جميع الوزارات وفي مقدمتها مجلس الوزراء.
- وبالتالي، ينبغي على وزارة شؤون المرأة بأن تقوم بتجريب بدائل أو تبني توجهات قد تكون أكثر فاعلية من الهيكل والوظائف الحالية. ويتمثل أحد الاحتمالات في إعادة هيكلة نظام عمل وحدات النوع الاجتماعي وتقسيمها وفقاً لقطاعات التنمية الرئيسية (أربعة قطاعات رئيسية)، إلى جانب خطة عمل متفق عليها ونظام تواصل مع مجلس الوزراء ووزارة شؤون المرأة من جهة، ومع الوزارات والوكالات في ذات قطاع التنمية من جهة أخرى. علاوة على ذلك، ينبغي أن تتقاسم جميع الوزارات وأقسامها الرئيسية المسؤولية في مأسسة النوع الاجتماعي، وليس فقط وحدات النوع الاجتماعي.
- البحث في إمكانية تطوير نظام/إجراءات شكاوى متعلقة بالوحدات وربطها مباشرة بمجلس الوزراء وديوان شؤون الموظفين لإجراء مساءلة حول والتمييز على أساس الجنس وضعف التعاون مع الوحدات. يوصى أيضاً بتعيين موظفين في الوحدات لتزويدهم بالخبرة الأكاديمية والعملية في مجال التخطيط والسياسة من منظور النوع الاجتماعي.

### القيادة والمشاركة السياسية للمرأة<sup>٢٥</sup>

هذه إحدى القضايا الإستراتيجية قيد التطوير. مشاركة مهمة وملحوظة من شأنها أن تخلق تغييرات هيكلية في مكانة المرأة وعلاقات القوة في المجتمع، وبالتالي أيضاً على تحديد الأدوار وتقليص التمييز وعدم المساواة. بالمجمل، تم تطوير ٩ سياسات حيث تم تكرار ٤ منها في الإستراتيجيات عبر القطاعية ٢٠١٤-٢٠١٦، ٢٠١٧-٢٠٢٢.

تمّ التشديد على هذا الهدف في الإستراتيجيات عبر القطاعية لوزارة شؤون المرأة حيث كان الهدف الخامس من إستراتيجية الوزارة (٢٠١١-٢٠١٣): «تمكين وتفعيل المرأة من المشاركة السياسية الفاعلة وصنع القرار» من خلال ٣ سياسات اتخاذ التدابير القانونية والاجراءات اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي، اتخاذ اجراءات مناسبة لتصحيح الموروث الثقافي والاجتماعي تجاه دور المرأة في المجتمع،

٢٤ تقرير مراجعة الخطة الإستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة ٢٠١٤-٢٠١٦.

٢٥ وزارة شؤون المرأة، تقارير مراجعة الخطط الإستراتيجية عبر القطاعية (٢٠١١-٢٠١٣، ٢٠١٤-٢٠١٦). والخطة الإستراتيجية عبر القطاعية (٢٠١٧-٢٠٢٢).

واتخاذ التدابير المناسبة لتنمية قدرات ومهارات المرأة<sup>٢٦</sup>. وهنا نلاحظ فجوة أخرى حيث أنّ السياسات ركزت على بناء القدرات وعلى الموروث الثقافي وكأنه المعيق الرئيس الذي يمنع أو يحد من مشاركة المرأة السياسية وفي صنع القرار.

وفي إستراتيجية وزارة شؤون المرأة للسنوات ٢٠١٤-٢٠١٦، فالهدف هو «مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات زادت» (أي تم صياغته كنتيجة). ونصت الإستراتيجية على تحقيق ذلك من خلال سياستين: إجراء التدابير اللازمة لزيادة نسبة النساء في مواقع صنع القرار، وبناء القدرات القيادية للنساء في مواقع صنع القرار. فالسياسة الأخيرة هي بالأحرى تدخل أو نشاط، وليست سياسة<sup>٢٧</sup>. أما إستراتيجية وزارة شؤون المرأة للسنوات ٢٠١٧-٢٠٢٢، فقد نصت على أن «زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تؤثر على حياة الرجال والنساء بما لا يقل عن ١٠٪». وسيتم تحقيق ذلك من خلال أربع سياسات<sup>٢٨</sup>:

- وضع سياسات مؤسسية تمكن المرأة من الوصول الى الهيئات القضائية الأولى في المؤسسات الرسمية
  - بناء القدرات القيادية للنساء في المؤسسات (هنا تم الحفاظ على هذه السياسة أو التدخل لإنجاز محدود في الخطة السابقة وأيضاً كونها نشاطاً مستمراً لزيادة عدد القيادات النسائية)
  - التأثير على إرادة أصحاب القرار السياسي في المؤسسات نحو تمكين النساء في المناصب القيادية
  - وضع آليات وبرامج تمكن النساء من الانخراط في قيادة المؤسسات المجتمعية والحزبية والنقابية
- أما هنا، فنلاحظ أنّ السياسات مرة أخرى تتطرق لبناء القدرات وإلى سياسات مأسسة النوع الاجتماعي بالرغم من تخصيص هدف إستراتيجي للأخيرة.

وعلى الرغم من الإنجازات، لم تُظهر نتائج تنفيذ الخطة أي تغييرات مهمة في تحقيق حق المرأة في مجال المشاركة السياسية وصنع القرار. كان الهدف من بعض التدريبات الذي تم إجراؤها هو بناء قدرات المرشحات، وأعضاء الهيئات المحلية وغيرها من الناشطات في القطاع العام. ومع ذلك، فإن هذا لم يؤثر على واقعهن، لا في مؤسساتهن ولا في الحياة العامة<sup>٢٩</sup>. وقد أشارت نتائج المقابلات الفردية ومجموعات النقاش البؤرية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية إلى أنّ هذا هو الحال. «تتأثر مشاركة المرأة في الحياة السياسية وصنع القرار بشكل كبير بالإرادة السياسية لصانعي القرار في الضفة الغربية وقطاع غزة. أذف إلى ذلك، فإنّ علاقات السلطة الأبوية والعادات والتقاليد القبلية [تظل] قياداً كبيراً [و] لا تدعم أو تشجع النساء على شغل مناصب قيادية ومناصب سياسية»<sup>٣٠</sup>.

وشدد تقرير إنهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) الرسمي<sup>٣١</sup> لدولة فلسطين على أنّه وبينما أقرت تشريعات ذات صلة عدداً من التدابير الإيجابية المؤقتة للتعجيل بالمساواة الفعلية بين الجنسين ولضمان مشاركة المرأة في الحياة العامة، فإنها لا تفي بالمعايير الدولية الدنيا ولا سيما النقابات والجمعيات. وفي الوقت نفسه، فإنّ العادات والتقاليد التي تحكمها عقلية ذكورية هي العقبة الرئيسة أمام إستفادة النساء من حقوقهن وخاصة السياسية. يمكن تلخيص تلك العقبات فيما يلي:

- عدم انتظام الإنتخابات في فلسطين على المستويات العامة والمحلية والنقابية والحزبية
- ضعف في مستوى الوعي المجتمعي بدور المرأة، لا سيما في الحياة السياسية، وكذلك الإفتقار إلى الكفاءة والمهنية في القبول والإختيار في الساحة السياسية، وخاصة في الإنتخابات
- عدم القدرة المالية لغالبية النساء على إدارة حملاتهن الانتخابية، وعدم اهتمام الممولين بدعمهن
- عدم ثقة المجتمع وصانعي القرار بالمرأة؛ فهن محرومات من حقوقهن في التقدم

أشارت مراجعة إستراتيجية وزارة شؤون المرأة ٢٠١١-٢٠١٣ إلى زيادة نسبة في النساء أعضاء المجلس التشريعي من ١٢,٨٪ إلى ١٤,٩٪ (وليس ٢٠٪)، وأنّ نسبة تمثيل النساء في الهيئات المحلية إرتفعت من ١٨٪ إلى ٢٤٪، في النقابات العمالية إرتفعت النسبة من ٧٪ إلى ١٦٪، وفي المناصب العليا من ١٩,٧٪ إلى ٢٣٪. أما عدد الوزيرات، فقد إرتفع من ٤ إلى ٧ وزيرات في العام ٢٠١٣، بينما إنخفض في الحكومة الفلسطينية السابعة عشرة (الحالية، ٢٠١٨) ليكون ٤ مرة أخرى. ويشير ذلك إلى أنّ عدد الوزيرات في الحكومة قد تأثر بالاستقطاب السياسي عند تشكيل الحكومة وليس بالسياسات والتدخلات المخطط لها.

٢٦ الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين ٢٠١١-٢٠١٣.

٢٧ الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة ٢٠١٤-٢٠١٦.

٢٨ إستراتيجية تعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين في إطار خطة التنمية ٢٠١٧-٢٠٢٢. <http://www.mowa.gov.ps/14531>.

٢٩ تقرير دولة فلسطين، اللجنة لإنهاء التمييز ضد المرأة، ٢٤ أيار ٢٠١٧.

٣٠ بيانات تم جمعها من خلال المقابلات الفردية ومجموعات النقاش البؤرية التي أجريت في قطاع غزة والضفة الغربية في الفترة تموز، آب وأيلول ٢٠١٨.

٣١ تقرير وزارة شؤون المرأة حول مراجعة الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين ٢٠١١-٢٠١٣.

٣٢ ذات المصدر.

وفيما يتعلق بمؤشرات الإنجاز والثغرات، يشير تقرير مراجعة الخطة الوطنية عبر القطاعية ٢٠١٤-٢٠١٦ إلى أن مؤشرات مشاركة المرأة في صنع القرار في المؤسسات سجلت زيادة طفيفة في النسبة المئوية والأعداد<sup>٣٣</sup>. ولكن هذه الزيادة لم تعكس التغيير المقصود. فوفقاً للمؤشرات، لم تتحسن مشاركة المرأة في صنع القرار بشكل ملحوظ (من الناحية الكمية والنوعية، ومن حيث طبيعة وجودة مناصب المرأة). لم تجسر التدخلات المنفذة، والتي هي محدودة، الفجوة القائمة في السياسات ولم يتم تطوير آليات لضمان تولي المرأة مناصب صنع القرار أو التوظيف في المؤسسات الحكومية. كانت هناك متابعة ضعيفة للمؤسسات المعنية بضمان تمثيل المرأة في جميع لجان تقرير السياسات ذات الصلة، في المؤسسات الرسمية والمدنية. وأخيراً، قد تشمل الأسباب الأخرى على ضعف فرص التنمية، وضعف سياسات إدارة الموارد البشرية في القطاع العام، ونهج غير جاد من قبل الأحزاب السياسية لتنفيذ برامجها وشعاراتها لزيادة دور المرأة القيادي في هذه الأحزاب.

### اعتبارات القيادة والمشاركة السياسية للمرأة

- إعادة النظر في السياسات الحالية من حيث فعاليتها في تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي
- بحث وتطوير أدوات غير نمطية وبرامج تحشيد وتدابير العمل الإيجابي لسد الفجوة، مثل السياسة التي تنص على أن «أولوية للنساء في التعيينات والترقيات» وتقرح تصميم حملة من خمس إلى عشر سنوات لجسر الفجوة بين الجنسين في السياسة ومناصب صنع القرار
- تطوير سياسات إعلامية ووسائل تكنولوجيا وأدوات مبتكرة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي والفن والمسرح، في المدارس والجامعات (حملات مستدامة بدلاً من موسمية) للمساعدة في تغيير الصورة النمطية
- تطوير البحث والتحليل النوعي
- تحديد مؤشرات نوعية، إضافة إلى المؤشرات الكمية، لتعكس مصالح النساء والفئات المهمشة ولتشملها ضمن صنع القرار

### التمكين والحقوق الإقتصادية للمرأة

إن تفعيل المشاركة الإقتصادية هو نتيجة لشبكة متماسكة ومتكاملة من السياسات ونتائج البرامج والتدخلات. تتطلب هذه السياسات تغييرات حقيقية في الأنظمة والقوانين والهيكل الإقتصادية والخطط والسياسات. هدفت إستراتيجية وزارة شؤون المرأة ٢٠١١-٢٠١٣ إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال خمس سياسات<sup>٣٤</sup>:

- اتخاذ جميع الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تكفل حماية المرأة العاملة من كافة اشكال التمييز في اماكن العمل
  - اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتوفير فرص العمل والحق في الضمان الاجتماعي للنساء اللواتي يعانين من البطالة ولديهن ١٣ سنة تعليم فاكثر
  - تبني إستراتيجية لمأسسة ودمج قضايا النوع الاجتماعي في الوزارات ذات الصبغة الإقتصادية
  - تبني سياسة تحفيزية تساعد على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل
- ضمان الحماية الاجتماعية قانونياً للنساء في الإقتصاد غير الرسمي والإقتصاد المنزلي
- نلاحظ هنا أن السياسات تضمنت «مأسسة ودمج النوع الاجتماعي» بالرغم من أن الإستراتيجية حددت هدفاً إستراتيجياً للمأسسة، كما وأن السياسات لا تتطرق للقطاع الخاص.

تم إدراج هدف المشاركة الإقتصادية في الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية ٢٠١٤-٢٠١٦ والتي تنص على أن «مشاركة المرأة في قطاع العمل قد زادت» (تمت صياغته كنتيجة) من خلال ثلاث سياسات<sup>٣٥</sup>:

- كفاءة العمل اللائق للنساء العاملات في القطاع العام والخاص والأهلي والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين
- ضمان توفير فرص عمل للنساء
- زيادة القدرة التنافسية لمنتجات المرأة والجمعيات النسوية على المستوى الوطني والأسواق الإقليمية والعالمية

٣٣ شريف، ماهر، وضع التنمية في فلسطين، [http://www.ppp.ps/ar\\_page.php?id=15e6dc3y22965699Y15e6dc3](http://www.ppp.ps/ar_page.php?id=15e6dc3y22965699Y15e6dc3).

٣٤ ذات المصدر، ص. ٥.

٣٥ الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية ٢٠١٧-٢٠٢١، ص. ٤٠.

أما في إستراتيجية تعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين في إطار خطة التنمية الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢، تم التعبير عن هدف المشاركة الاقتصادية في شكل «تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي» والذي تضمن خمس سياسات<sup>٣٦</sup>:

- تعميم معايير العمل اللائق للنساء العاملات في القطاع العام والخاص والأهلي والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين
- تبني تشريعات محفزة وحامية للمشاريع الصغيرة والنساء العاملات
- تمكين وصول النساء الرياديات والأشخاص ذوي الإعاقة للتمويل والخبرات اللازمين
- زيادة القدرة التنافسية لمنتجات المرأة والجمعيات النسوية على المستوى الوطني والأسواق الإقليمية والعالمية
- منظومة تعليم وتدريب مهني وتقني مراعية للنوع الاجتماعي منظمة وفعّالة في رفق سوق العمل ما يحتاجه من العمالة الماهرة وشبه الماهرة من كلا الجنسين

وعلى الرغم من تنفيذ مجموعة من التدخلات من مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، لم تتحقق هذه السياسة. فعلى سبيل المثال، كشفت إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنّ: مشاركة المرأة في القوى العاملة كانت ١٠,٣٪ في العام ٢٠١٠ ووصلت إلى ١٩٪ في العام ٢٠١٧. وكان معدل البطالة لدى الإناث ٣٢,٩٪ في العام ٢٠١٢ وارتفع إلى ٤٧,٤٪ في العام ٢٠١٧. وتشير هذه الأرقام إلى القدرة المحدودة للسياسات المقترحة لجسر الفجوة بين الجنسين في سوق العمل. الأسباب الهيكلية الرئيسة وراء ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة على وجه الخصوص، والزيادة في معدلات البطالة بين الرجال والنساء على حد سواء، تعود إلى هشاشة وضعف الاقتصاد الفلسطيني وتعطل الهيكل الاقتصادي على المستوى الوطني.

وقد أشارت نتائج مجموعات النقاش البؤرية والمقابلات الفردية إلى أنّ «أرباب العمل ما زالوا يفضلون توظيف الرجال لتجنب منح إجازة أمومة وإستراحات للرضاعة الطبيعية للأمهات الشابات» و «الرجال يعاملون اجتماعياً بوصفهم معيّلين، مقارنةً بالنساء والشابات باعتبارهن «تساعدن الزوج أو رب الأسرة» وليس كأنهن معيّلات». وأيضاً، فإن الحق في العمل هو حق من حقوق الإنسان، سواء للذكور أو للإناث، ودور سياسات الدولة هو تعزيز وحماية هذا الحق لكلا الجنسين. ولا تعتبر عمالة المرأة مهمة من قبل أصحاب العمل، وفي الوقت نفسه، فإن السياسات المقترحة بين ٢٠١١-٢٠١٦، مثل العمل اللائق وزيادة الدخل من خلال مشاريع صغيرة، غير قادرة على المساهمة في خلق/ضمان فرص العمل في ضوء إرتفاع معدلات البطالة وتراجع أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام، لا سيما بالنسبة للمجموعة الشابة من النساء والرجال، وكذلك لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات والحواجز والمشاريع الصغيرة. فهي لا تزال محدودة أو غير ملموسة أو شبه معدومة في سوق العمل.

عند مراجعة خطة ٢٠١١-٢٠١٣، أشارت المؤشرات إلى أنّ معدل مشاركة النساء في القطاع المنظم إرتفع من ٧ إلى ٨٪، بينما زادت مشاركة المرأة في سوق العمل من ١٥,٧ إلى ١٧,٤٪. وأوضحت المراجعة أنّه لم يتم سن تشريع يخص العمل اللائق وأنّ برنامج بناء القدرات لم يكتمل ولم يتم تقديم دعم إضافي للإدارة العامة للتفتيش. كما وشدد تقرير المراجعة على أنّ هناك حملات توعية محدودة تنفذ في سياق العمل اللائق<sup>٣٧</sup> للمرأة بسبب نقص المواد الإرشادية وعدد غير كاف من العاملين في البرامج. أما المؤسسات الخاصة والمؤسسات الرسمية، فقد أشارت المراجعة إلى أنّ المؤسسات الرسمية والخاصة ومؤسسات التمويل والمؤسسات الدولية تقدمت في بعض المجالات المتعلقة بتوفير التدريب ورأس المال لإنشاء مشاريع للنساء ساهمت في خلق فرص العمل. ومع ذلك، لم تكن هناك بيانات ذات صلة حول الدخل الذي حققته المرأة وإن كانت فرص العمل مؤقتة أو مستدامة.

### إعتبارات التمكين والحقوق الاقتصادية للمرأة

- اقتراح سياسات تراعي المساواة بين الرجل والمرأة في الدخل (أصحاب الدخل المزدوج) مع تدخلات تسمح بإعادة هيكلة النظم والهيكل الاجتماعي والثقافية السائدة تجاه عمل المرأة. تبين التغييرات الاجتماعية-اقتصادية الحالية أنّ النساء يقمن بدور العائل وأنها تسهم في عملية الإنتاد في الأسرة من خلال دورهن الاقتصادي، بشكل رسمي وغير رسمي. تظهر نتائج مجموعات النقاش البؤرية والمقابلات الفردية أنّ هناك تواجهاً متناقضة. نرى «تغييرات أو تحولات في المجتمع. عندما يبحث شاب عن شريكة حياة، فهو (أو أسرته) يبحث عن امرأة شابة عاملة. وفي بعض الأحيان يفضلون وظيفة دائمة، خاصة في القطاع العام أو التعليم، حيث ينظر

٣٦ الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية ٢٠١١-٢٠١٣.

٣٧ أمثلة للسياسات في إطار الهدف الإستراتيجي للمشاركة الاقتصادية للمرأة في الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية ٢٠١٤-٢٠١٦: ضمان العمل اللائق للمرأة في الحيز العام والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية في فلسطين، وضمان فرص العمل للمرأة وزيادة القدرات التنافسية للإنتاج الجمعيات النسائية والنسائية. بينما شملت الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية ٢٠١١-٢٠١٣ خمس سياسات: ١. اتخاذ جميع الإجراءات التنفيذية والتشريعية التي تضمن للعاملة من جميع التمييزات في أماكن العمل. ٢. اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لتوفير فرص العمل ونظام المعاشات الاجتماعية للنساء اللاتي يعانين من البطالة ولديهن أكثر من ١٣ سنة في التعليم. ٣. تبني سياسة تحفيزية للمساعدة في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل. ٤. تبني إستراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الوزارات ذات الصلة في المجالات الاقتصادية. ٥. ضمان الحماية الاجتماعية القانونية للمرأة في الاقتصاد غير الرسمي والأسرة.

إليه على أنه القطاع النمطي الذي يتيح للمرأة التوفيق بين أدوارها الإنجابية والإنتاجية<sup>٣٨</sup>.

- إجراء مراجعة معمّقة للسياسات الاقتصادية والنقدية وتأثيرها على النساء والفئات المهمشة والأشخاص ذوي الدخل المنخفض
- العمل على سياسة التنظيم النقابي، وسياسة العمل الجماعي التعاوني وسياسة الإعفاءات الضريبية الحقيقية، وكذلك تعديل قوانين الإقتصاد والإستثمار لفائدة النساء

## التنمية الاجتماعية وحماية المرأة من العنف

تعكس الحماية الاجتماعية تغييرات وتطورات حدثت في الهياكل القانونية والإقتصادية والسياسية. كما أنّها تعكس مدى تقدم المجتمع. تحتاج الفجوة بين الجنسين في هذا الموضوع وفي القطاع الاجتماعي إلى تدخلات عاجلة لوقف التمييز والانتهاكات ضد المرأة، وكذلك إلى تدخلات إستراتيجية لإحداث تحول نوعي في الوضع الاجتماعي وأدوار الجنسين. لقد أعربت الحكومة الفلسطينية عن التزامها بضممان تمتع المرأة بحقوق متساوية مع الرجل، وبأن التشريعات الفلسطينية تحمي المرأة من جميع أشكال العنف. وقد تمّ تصميم ٣٥ سياسة بين السنوات ٢٠١١ و ٢٠١٧.

عبّرت الحكومة الفلسطينية عن إلتزامها بضممان حق المرأة في المساواة في الحقوق من خلال القوانين والتشريعات الفلسطينية التي تؤكد حماية المرأة من جميع أشكال العنف من خلال فرض تدابير عقابية. وتجلّى هذا الإلتزام بتوقيع الرئيس على الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإلغاء بعض مواد قانون العقوبات [الفلسطيني] بما في ذلك ما يسمى بجرائم الشرف، وكذلك تأسيس اللجنة الوطنية ضد العنف، وتبني الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء (٢٠١١-٢٠١٩)، وتشكيل اللجنة الوطنية للقرار ١٣٢٥. وتؤكد أجندة السياسات الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ على إلتزام الحكومة وشركائها بالسعي لحماية المرأة من جميع أشكال العنف من خلال مراجعة شاملة لجميع التشريعات المعمول بها في فلسطين لضمان حقوق المرأة والتأكد من أنّ السياسات والخطط التي تضعها المؤسسات العامة غير تمييزية ولا تتسامح مع العنف المرتكب ضد المرأة.

يتمثل هدف مكافحة العنف ضد المرأة في إستراتيجية وزارة شؤون المرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ «خفض نسبة العنف الموجه ضد النساء بكافة أشكاله» من خلال سياسة واحدة تهدف إلى حماية المرأة من جميع أشكال العنف المنزلي والجنسي بواسطة قوانين وإجراءات الردع<sup>٣٩</sup>. تمّ تضمين هدف مكافحة العنف ضد المرأة في إستراتيجية وزارة شؤون المرأة ٢٠١٤-٢٠١٦ في الهدف الثاني «العنف بكافة أشكاله ضد المرأة الفلسطينية قد إنخفض»، من خلال أربع سياسات<sup>٤٠</sup>:

- كفالة وصول النساء الى العدالة
- تطوير الخدمات الاجتماعية الخاصة بالنساء المعنفات والأكثر عرضة للتهميش
- فضح الانتهاكات الإسرائيلية التي تعنف النساء (مناطق ج، القدس، الإقامة، الأسيرات وذوات الإحتياجات الخاصة)
- تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف

تم ذكر الهدف ذاته في إستراتيجية وزارة شؤون المرأة للسنوات ٢٠١٧-٢٠٢٢ كهدف رئيس يدعو إلى «تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف» من خلال ثماني سياسات<sup>٤١</sup>:

- كفالة وصول النساء للعدالة ومحاسبة الجناة
- تطوير الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والشرطية والقضائية المتخصصة بالنساء المعنفات
- تطوير وتعديل القوانين والتشريعات المحلية التي تحد من العنف
- توفير الظروف الإقتصادية والمعيشية اللازمة لدعم صمود النساء والفتيات الفلسطينيات تحت الإحتلال الإسرائيلي

٣٨ مقابلة فردية، أ. ج.، تمّ إجراؤها في ٢٥/٧/٢٠١٨.

٣٩ الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين ٢٠١١-٢٠١٣، ص. ٥.

٤٠ ذات المصدر، ص. ٢٩.

٤١ تضمنت الخطة (٢٠١١-٢٠١٣) والخطة (٢٠١٤-٢٠١٦) بعض الأهداف المتعلقة بالعدالة وتمكين المرأة المقدسية والتمتع بقانون الأسرة والحقوق المدنية التي تضمن المساواة والعدالة، وحماية أكبر لصحة المرأة وحصول المرأة على الخدمات الأساسية دون تمييز من خلال التركيز على المناطق المهمشة والفئات وفقاً لإحتياجات النوع الاجتماعي. وشملت الأهداف سياسات بشأن التدابير القانونية والتدابير المتعلقة بالتحشيد لحماية حقوق المرأة، وخاصة الحقوق المقدسة، مثل التنقل والإقامة. شملت الاستراتيجية (٢٠١٧-٢٠٢٢) الهدف الخامس، الذي يهدف إلى تحسين نوعية حياة الأسر الفقيرة والمهمشة، والتي تشمل ٨ سياسات تتعلق بالتعليم، وخدمات المياه والطاقة، وتطوير البنية التحتية للمرأة العاملة، والخدمات الصحية الجيدة، خدمات بعد الولادة، الصحة الجنسية والإنجابية. كان الهدف هو سياسة ثقافية: تمكين المؤسسات الشبابية والثقافية والأندية في جميع المدن والقرى والمخيمات من تقديم الخدمات للأولاد البنات، من الرجال والنساء المبدعين، والمتحمسين للإبداع والرياضة.

- مساءلة الإحتلال الإسرائيلي دولياً ووطنياً على جرائمه ضد النساء والفتيات الفلسطينيات
- بناء القدرات المؤسسية فيما يتعلق بآليات رصد وتوثيق ما يتصل بإنفاذ محاور القرار ١٣٢٥
- دعم مبادرات مجتمعية في مجال تعزيز الثقافة المجتمعية المناهضة للعنف
- إيجاد آليات متابعة ومساءلة للقضاء غير الرسمي

تتألف الخطة الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٩ من ستة أهداف إستراتيجية و ١٩ سياسة، بما فيها ستة سياسات مدرجة في الهدف السادس بخصوص الثقافة المجتمعية. ويعنى الهدف بتغيير المواقف المجتمعية تجاه العنف ضد المرأة من خلال تعزيز مبدأ الوقاية. تمّ تطوير الإستراتيجية لمعالجة قضية العنف ضد المرأة والتعامل معها على المستوى الوطني من منظور كلي يراعي جميع العوامل التي تؤثر على العنف مثل الثقافة والتشريعات والقوانين وخدمات الحماية والإجراءات والهيكل المؤسسية ومعالجة وتبادل المعلومات والتشبيك بين جميع الأطراف المعنية<sup>٤٢</sup>.

تشير نتائج مراجعات التقارير إلى وجود تأثير محدود للجهود التي تبذلها الحكومة وشركاؤها والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية لمكافحة العنف ضد المرأة. يبقى العنف ضد النساء والفتيات مسألة ملحة تحتاج إلى مزيد من الجهود، وأهمها الإرادة السياسية لإقرار وإنفاذ القوانين والتشريعات والإجراءات المقترحة وتخصيص الموارد المالية لها من ميزانية الدولة. وأشار تقرير المراجعة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ إلى أنّ المؤشر الأول بخصوص نسبة الناجيات اللواتي توجهن للمراكز أو المؤسسات النسائية قد انخفض من ١,٧ إلى ٠,٧٪. وانخفضت نسبة النساء المتزوجات اللواتي تعرضن للعنف الأسري من ٣٠ إلى ٢٧٪. كما وانخفضت نسبة النساء غير المتزوجات اللواتي تعرضن للعنف الأسري من ٥٠ إلى ٤٥٪.

وأشار تقرير مراجعة الخطة (٢٠١٤-٢٠١٦) إلى أنّ تنفيذ العديد من التدخلات، مثل إعداد وزارة العدل لنظام شكاوى حساس للنوع الاجتماعي في المؤسسات والوزارات يضمن وصول المرأة إلى العدالة. عمل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC) على مراجعة القوانين وتحديد الثغرات القانونية التي تصل إلى حد إنتهاك حقوق المرأة ولا تتناسب مع الإتفاقيات الدولية الموقعة من قبل دولة فلسطين، وخاصة إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مثل قانون حماية الأسرة من العنف وقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات وقانون الضمان الاجتماعي. ونشر المركز الأوراق القانونية التي تظهر ثغرات في تنظيم القوانين. أما فيما يتعلق بسياسة تطوير الخدمات الاجتماعية للناجيات والمستضعفات، أشار تقرير المراجعة إلى أنّ التدخلات التي تنفذها وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها من منظمات المجتمع المدني ساهمت في التقدم النسبي رغم أنّ الفجوة ما زالت في جوانب معينة من السياسة، خاصة تلك المتعلقة بسن تشريعات وسياسات حماية المرأة، وتوفير الموارد للحماية وإعادة التأهيل، وتقديم المساعدة القانونية للحالات الحرجة.

وفيما يتعلق بكشف الإنتهاكات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، شملت السياسة اتجاهات عمل متعلقة بتعزيز الجهود الوطنية في تقديم قضية الأسيرات والمحاررات في جميع المنتديات الدولية ذات الصلة وتقديم جميع أشكال الدعم السياسي والإقتصادي والمعنوي للأسرى ولعائلاتهم، وخاصة النساء. تركز هذه السياسة على دعم المرأة المقدسية في الوصول الكامل إلى الجنسية الفلسطينية من خلال المساعدة القانونية والدعم لحماية حقوق المرأة المقدسية والمرأة في المنطقة (ج). وعلى الرغم من ما حققته المؤسسات النسائية وهيئة شؤون الأسرى والمحاررين، يبقى محدوداً<sup>٤٣</sup> مقارنةً بالإنتهاكات في السياسة التي لا تزال قائمة.

فيما يتعلق بسياسة دعم الثقافة المجتمعية ضد العنف، ترتبط السياسة بشكل عام بتنمية الوعي المجتمعي تجاه الحد من العنف والإبلاغ عنه من خلال زيادة الوعي بالوكالات الفاعلة والمواطنين بشكل عام والنساء بشكل خاص.

### اعتبارات التنمية الاجتماعية وحماية المرأة من العنف

- هناك حاجة مستمرة إلى تعزيز وتنسيق الجهود المتعلقة بإنهاء العنف ضد المرأة
- ينبغي ربط القرار ١٣٢٥ بالجهود الوطنية الجارية لتنفيذ الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعي لتحقيق المساواة بين الجنسين والعدالة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. يجب تطوير بنود القرار المتعلقة بالفلسطينيين جنباً إلى جنب مع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في التعاون والتواصل والتحالف مع المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال

٤٢ وثيقة الخطة الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥: النساء، الأمن والسلام، فلسطين (٢٠١٧-٢٠١٩)، ص. ١٢.

٤٣ ذات المصدر.

## وصول المرأة إلى العدالة والخدمات العامة

أدرج الهدف أعلاه في الإستراتيجية الوطنية لتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، وضمّ ثمانى سياسات حول<sup>٤٤</sup>:

- التعليم المبكر
- التسجيل في المدارس
- التحاق الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس
- الحد من التسرب في المدارس الثانوية، وخاصة لدى الذكور
- تطوير مرافق للأشخاص ذوي الإعاقة؛ الحصول على خدمات المياه والطاقة بأسعار مناسبة ومنظمة
- تطوير بنية تحتية مناسبة للعمال في الأجهزة الأمنية والوزارات والمؤسسات الحكومية
- تمكين أندية الشباب والمراكز الثقافية، لتوفير الخدمات الرياضية والأنشطة البدنية للفتيات
- تدابير للفئات المهمشة والمناطق للوصول إلى خدمات صحية جيدة، والوصول إلى خدمات بعد الولادة، والنظام الغذائي وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية
- لدى تقييم إستراتيجية الوزارة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، فيما يتعلق بهذا الهدف، الذي ينص على أن «المرأة الفلسطينية تصل الى جميع الخدمات الأساسية دون تمييز» وأن تحصل المرأة على «الخدمات الصحية والتعليمية بدرجة جيدة»، تمت التوصية بما يلي:
- جمع معلومات وإعداد أبحاث نوعية تشاركية مع هذه المجموعات مباشرة، لتحديد إحتياجاتهم من وجهة نظرهم الخاصة
- التنسيق مع السلطات المحلية والبلديات، خاصة في المناطق النائية الواقعة على مشارف المحافظات وتلك المتاخمة لحدار الفصل أو التجمعات البدوية، حيث أن الأوليين هم الأكثر قدرة على الوصول إلى هذه المجموعات، وعادة ما تكون لديهم معرفة شاملة حول ظروف سكان هذه المجتمعات
- من أجل تلبية إحتياجات هذه الفئات، من الضروري وضع سياسات تمويل وتخصيص ميزانيات من الميزانية العامة للحكومة وإلا فإن هذه الأنشطة ستظل عديمة الفائدة للفقراء والمهمشين.

## اعتبارات وصول المرأة إلى العدالة والخدمات العامة

- تطوير سياسات لخدمات المياه والكهرباء مباشرة مع الشركات التي تقدم هذه الخدمات
- تطوير نظام وسياسة للمساءلة لجميع الوزارات والهيئات الحكومية فيما يتعلق بالتزامها بالتفويض
- مراجعة وتحليل السياسات المصممة والمنفذة تظهر فجوة في السياسات في المعلومات الرسمية والإعلام والبنية التحتية والتكنولوجيا والسياحة والآثار والفنون والأدب والبيئة والشباب والرياضة والنقد والاستثمار والممتلكات

## دروس عامة

- من الضروري الحفاظ على الأولويات في الأهداف الإستراتيجية التي تستمر فيها الأهداف والنتائج غير الملباة. ويشمل ذلك العنف ضد المرأة، والمشاركة في الحياة السياسية ومناصب صنع القرار، والتنمية الإقتصادية للمرأة وتمكينها، وحصول المرأة على الخدمات دون تمييز. إن الهدف الإستراتيجي المتمثل في إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الجهاز الحكومي له أهمية خاصة لأنه يتقاطع ويؤثر على جميع قطاعات تطوير الخدمات.
- تعتبر الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠١٧-٢٠٢٢) ٤٥ شاملة وطموحة. فمثلا الهدف الأول: « تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة اشكاله الى النصف»، ومع ذلك، فإن السياسات المرتبطة به لم تستند إلى تحليل نوعي متعمق. المعلومات المتوفرة هي إحصاءات كمية تغطي الفترة منذ إجراء مسح العنف في العام ٢٠١١ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني<sup>٤٦</sup>. أسباب وحلقات العنف معقدة ومتشابكة وتتقاطع مع جميع جوانب الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية للسكان. تضع الخطة توقعات عالية مع أكثر من ٢٠٠ تدخل في جميع مجالات التنمية. يوصى

٤٤ الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية ٢٠١٧-٢٠٢٢.

٤٥ الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

٤٦ تم إجراء المسح في العام ٢٠١١، ويخطط الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في إجراء مسح محتل في الفترة القادمة.

بإقراره كإطار حتى عام ٢٠٣٠، مع أهمية مراجعة السياسات، ووضع خطط تنفيذ واضحة متفق عليها، وهيكل نظام للمتابعة والتقييم لقياس إنجازات الخطة وأثرها على مكانة النساء (الكمية والنوعية).

- ساهمت الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية في تنفيذ تدخلات السياسة العامة مع تركيز نشاطات المجتمع المدني على زيادة الوعي وبناء القدرات وتبادل الخبرات والتشبيك ومراجعة القانون والتشريعات وحملات الضغط والحماية (بالشراكة مع السلطات ذات الصلة)، وتوثيق تجارب المرأة، والعمل على برامج التمكين السياسي والإقتصادي، والإغاثة الإنسانية، وبرامج المنح والقروض الصغيرة للنساء والتعاونيات، وصغار المزارعين والمنتجين وإستهداف القطاع الزراعي والمناطق الريفية والنائية ومناطق «ج» والمناطق المهمشة.
- سجّل قطاع العدل (المجلس القضائي، وزارة العدل والنيابة العامة) إنجازاً مهماً من خلال برنامج سواسية الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يمكن توثيق هذا الإنجاز ونشره للاستفادة منه. تركز العمليات والهيكلية في مجال العدالة والقضاء على التمييز على أنظمة وإجراءات تشغيلية مفصلة، وليس فقط على القوانين بشكل عام. كما أظهرت النتائج، فإن الإجراءات التنفيذية التفصيلية ستكون عقبة أمام تنفيذ القوانين العامة حتى لو كانت تنص أو تتضمن قوانين غير تمييزية.
- قامت منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، وخاصة المنظمات النسائية العاملة على قضايا حماية المرأة من العنف، بتوثيق أنماط العمل التي مكنتها من إحداث تغيير في حياة بعض النساء في ظل النظام السياسي السائد في قطاع غزة، من خلال التعاون والتنسيق لحماية النساء والفتيات ضحايا العنف الاجتماعي.
- يعد نشر المعلومات والوصول إلى الخطط والخدمات والتدخلات المختلفة المخصصة للنساء والفئات المهمشة والفقراء من الأمور المهمة.



يلخص ما يلي العناصر الرئيسية للتقدم المحرز خلال العقد الماضي نحو المساواة بين الجنسين من خلال تطوير سياسات فعّالة كما تقدم في التقرير. ثم يسلط التقرير الضوء على المجالات الرئيسية المهمة لمزيد من التقدم إلى جانب توصيات قصيرة الأمد للمضي قدماً (للإطلاع على التوصيات سياسة المستوى السياسي الأوسع، انظر الملحق ٥).

### التقدم المحرز حتى الآن

- قطعت الحكومة الفلسطينية وقيادتها خطوات إيجابية في رفع قضية المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في جدول أعمالها. هناك التزامات رسمية تمّ التمهيد بها فيما يتعلق بالأطر المعيارية الدولية والاستراتيجيات والسياسات الوطنية وجمع البيانات الإحصائية لتعزيز هذه القضية. على الرغم من كونه خطاباً رمزياً أكثر من موضوعياً، إلا أنه يخلق مساحات وموارد للمضي قدماً في مبادرات عملية. ومع ذلك، فإنّ النتيجة حتى الآن هي تأثير محدود على مكانة المرأة الفلسطينية. تشير التقارير والدراسات والبيانات الإحصائية والمقابلات إلى أنّ النساء والفتيات تواجهن عقبات هيكلية نظامية في تحقيق حقوقهن المدنية والإنسانية<sup>٤٧</sup>.
- ربما تكون الحاجة إلى إنهاء العنف ضد المرأة في فلسطين من القضايا التي تطورت في العقد الماضي، وخاصة في تحسين الوصول إلى الخدمات وتغيير الحوار الوطني حول هذا الموضوع. تتقاطع السياسات التي تم إقرارها في الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة (٢٠١١ - ٢٠١٩) وخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠١٧ - ٢٠١٩) مع الأهداف الإستراتيجية والسياسات المدرجة ضمن الإستراتيجيات ووزارة شؤون المرأة. فهذه الوثائق هي خطاً تفصيلية شاملة لسياسات أوسع في مجالات الحماية والعنف ضد المرأة والقيادة والمشاركة السياسية للمرأة.
- لعبت وزارة شؤون المرأة، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني النسائية، دوراً حاسماً في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والعدالة الاجتماعية ووضعها في صدارة جدول أعمال الحكومة بما في ذلك المضي قدماً في سياسات جديدة ومعدّلة.
- شهدت الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧ تحسناً كبيراً في مأسسة المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في عملية التخطيط الوطنية بما في ذلك تطبيق نهج تشاركي ومأسسة الإجراءات، وتطوير المحتوى وإعادة تكوين وثائق التخطيط. على الرغم من هذه الإنجازات، تشير مختلف التقارير إلى أنّ هناك حاجة لمعايير إضافية من أجل زيادة إنشاء معايير تشمل الخبرة المتخصصة في وضع السياسات، وتقدير التكاليف، وآليات المتابعة وتتبع التغيير وقياسه، والتبعية والتواصل مع القطاعات ذات الصلة

### توصيات

#### تغييرات هيكلية عبر قطاعية لإدماج النوع الاجتماعي

سلّط التقرير الضوء على ثلاثة تحديات مهمة شملت الجهود المتعلقة بسياسة النوع الاجتماعي في الوزارات. الأول هو إنشاء وحدات النوع الاجتماعي التي من الناحية النظرية يمكن أن تكون سمة أساسية لمأسسة النوع الاجتماعي. تمّ تأسيسها داخل الحكومة لضمان التعميم والتدقيق ومتابعة البرامج والسياسات الحكومية من منظور النوع الاجتماعي. وأشار التقرير<sup>٤٨</sup> إلى وجود تباين بين الوحدات فيما يتعلق بمستوى نفوذها وقدرتها الفنية والوصول إلى الموارد، وغالباً ما يتم إستبعادها من هيئات صنع القرار داخل الوزارات. بالإضافة إلى ذلك، أشار التقرير أنّ التقشف المالي إذا تم استخدامه في كثير من الأحيان كذريعة لعدم وجود دعم للموارد نحو دمج المساواة بين الجنسين من خلال الحكومة. بينما في الواقع، تعد الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي وسيلة واضحة للسلطة الفلسطينية لتعزيز المساواة من خلال السياسة المالية؛ وبالتالي، المساعدة أثناء التقشف بدلاً من العذر لعدم دعم المساواة بين الجنسين. وأخيراً، عدم توحيد التعريفات يخلق إرباكاً وتسمح بالتفسيرات الفردية. أيضاً، تحتاج عمليات سياسات النوع الاجتماعي إلى توحيدها عبر الإستراتيجيات والوقت. ثلاث توصيات:

**تجديد وحدات النوع الاجتماعي:** يجب على وزارة شؤون المرأة أن تقود مراجعة جوهرية لوحدات النوع الاجتماعي وتحديد المسار للمضي قدماً. وقد ناقشت التحديات المطروحة مراراً وتكراراً مثلما دعت إلى مزيد من التدريب والموارد والصلاحيات. ومع ذلك، لا يزال هذا النهج غير فعال. بالنظر إلى هذه الحقيقة، هل هناك مسار أو هيكل أو نهج أكثر فعالية؟ يحتاج التمكين للإجابة على

٤٧ وزارة شؤون المرأة، تقرير مراجعة الاستراتيجية ٢٠١٤-٢٠١٦، فلسطين.

٤٨ مجموعة نقاش بؤرية تمّ إجراؤها في ٦ أيلول ٢٠١٨ مع ممثلين عن وحدات النوع الاجتماعي.

هذا السؤال ووضع خطة عمل للمضي قدماً.

تقديم الموازنة المبنية على النوع الاجتماعي: يمكن لوزارة شؤون المرأة أن تستكشف كيفية تقديم هذه الأداة لتحليل الآثار المختلفة للميزانية على الرجال والنساء، وتخصيص الموارد وتحديد الأهداف لتوجيه الموارد لتحقيق هذه النتائج وفقاً لذلك.

إعتماد تعريفات وإجراءات موحدة: يمكن لوزارة شؤون المرأة أن تقود عملية إعتماد تعريفات موحدة للمفاهيم المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والعمليات والإجراءات السياساتية المرافقة لها، بما في ذلك تطوير السياسات عبر القطاعات.

### صياغة السياسات

سلط التقرير الضوء على عدد من التحديات في مجال صياغة السياسات وهي بجوهرها العملية التي يجيب صانعو السياسة من خلالها عن السؤال: ما هو الحل للمشكلة المحددة. إنها عملية تحديد وتحليل مجموعة من البيانات والمعلومات لتحديد الحلول المحتملة. بالإضافة إلى تطوير السياسة، يجب ربط النشاطات لضمان النتائج من خلال عملية التنفيذ الكاملة. وقد لوحظت خمسة تحديات تكررت في هذا المجال ونقترح ثلاث توصيات:

- الاعتماد على نهج «من أعلى إلى أسفل» الذي يقوض الصياغة الفعالة بسبب عدم وجود مشاركة حقيقية من قبل الأفراد والجماعات ذات الصلة وخاصة بالنظر إلى التشرذم الجغرافي المتزايد لفلسطين
- بيانات ومعلومات في التحليل النوع الاجتماعي غير كافية في عملية الصياغة
- لم يتم التنفيذ بسبب عدم وجود تفصيلات كافية في التدخلات الداعمة: من وماذا وأين ومتى وكيف؟
- تتكرر ذات النشاطات في كل استراتيجية لاحقة، لكن دون تحقيق الهدف
- يتم تبني السياسات ولكنها لا تنفذ بسبب عدم توفر موارد كافية للقيام بذلك

تعزيز دمج نهج من الأسفل إلى الأعلى: يمكن لوزارة شؤون المرأة، من خلال الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، استخدام نهج تشاركي يناسب السياق الفلسطيني ويضمن مستويات مناسبة من المدخلات ويتم تطبيقه بشكل ممنهج في تطوير جميع السياسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

بناء خبرات في تحليل سياسات النوع الاجتماعي: يمكن لوزارة شؤون المرأة، من خلال الشراكة مع معهد سياسات النوع الاجتماعي، مراجعة وتحديد أولويات المجالات الأساسية التي تتطلب تحليل من منظور النوع الاجتماعي وكذلك بناء القدرات والخبرات الوطنية لإجراء هذا التحليل.

إعادة تقييم الروابط السببية بين المخرجات والنتائج الإستراتيجية: باستخدام «نظرية التغيير» أو أداة مماثلة، قياس الروابط السببية بين النشاطات والسياسات في الإستراتيجية عبر القطاعية الأخيرة وفي التقييم النصفى كنقطة إنطلاق مفيدة.

### تبني السياسة

الإرادة السياسية ضرورية في عملية صنع القرار. فهي العنصر الأساسي لترجمة الإلتزامات إلى نتائج ملموسة: الحاجة إلى التحول من الخطاب إلى الممارسة. ينعكس الخطاب حول المساواة بين الجنسين في أعلى مستويات الحكومة بما في ذلك في أجندة السياسة الوطنية (٢٠١٧-٢٠٢٢). ومع ذلك، فإن العمل لا يزال محدوداً. في حين أن دولة فلسطين قد انضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١٤ وقدمت تقرير الدولة، فإنه ليس واضحاً بعد إن كانت ستعمل وفقاً للتوصيات. في حين أن هناك إعلان الإستقلال وقانون الأساس الفلسطيني الذي يضمن المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل وتأمين حقوق المرأة، فإن قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات لا يفيان بهذه الإلتزامات. هذه مجرد أمثلة قليلة تبرز الفجوة بين الدعم الرمزي والعمل الحقيقي.

تطوير خطة عمل لتنفيذ توصيات تقرير إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو): يمكن لوزارة شؤون المرأة صياغة وقيادة ائتلاف لدعم تنفيذ توصيات تقرير إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع تحديد موعد نهائي للتقرير الدوري المقبل. وعلى الوزارة أن تعمل في شراكة لإنشاء آلية مساءلة لهذه العملية لمساءلة هيئات ومؤسسات السلطة الفلسطينية وغيرها.

## تنفيذ السياسات والمتابعة والتقييم

يحدث تنفيذ السياسة على مدى فترة زمنية وعلى مراحل؛ إنَّها مجموعة من النشاطات التي يجب تنفيذها لتحقيق السياسة التي تمَّ سنَّها. في البداية، من الضروري إنشاء فريق مسؤول لوضع الأساس. ويليه فترات إختبار وتجريب للنشاطات. عندها فقط يتم وضع خطة شاملة مع حلقات التغذية المرتدة وأنظمة جمع البيانات وعمليات المتابعة والتقييم. من الناحية المثالية، سينتج التنفيذ الكامل ضمن عن الإطار الزمني المقصود. أشار التقرير إلى التحديات المتكررة التالية فيما يتعلق بالتنفيذ:

- تمت إنشاء فرق وائتلافات في مراحل السياسة، ولكن لم يتم تكليفهم بعد ذلك بالمسؤولية عن أي متابعة أو مساءلة خلال عمليات مراحل التنفيذ
- لتعزيز الجهود من أجل المساواة بين الجنسين، تحتاج آليات التواصل بين المؤسسات والمنظمات الوطنية إلى التحسين. آليات التغذية الراجعة المتفق عليها ضرورية لربط الجهود وقياس الأثر على مستوى النشاط. توجد العديد من الأمثلة الإيجابية بما في ذلك اللجنة الوطنية العليا لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (حكومية) والائتلاف الوطني لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (مجتمع مدني). تضم كل من هذه الهيئات ممثلين يلعبون دوراً رئيساً في ضمان وجود تغذية راجعة من أجل التواصل وتبادل المعلومات والتقارير بين جميع الشركاء.
- هناك غياب إلى حد كبير في جمع البيانات ذات الصلة بسياسات المتابعة المعمول بها. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هي الجهة الرئيسية التي تجمع البيانات ولكن الغرض منها إحصائي وليس تحليلي. هناك حاجة إلى المزيد من النهج المعمّقة والموحدة لتحليل النوع الاجتماعي
- توفر المعلومات والوصول إليها ضروري للتخطيط والتوثيق والمتابعة والتقييم. وبما أنَّ المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والعدالة الاجتماعية تقع على عاتق الحكومة بأكملها، فإنَّ الهيئة النهائية المسؤولة عن ضمان الإبلاغ السليم والوصول إلى المعلومات تبقى لدى مكتب رئيس الوزراء. بينما طورت وزارة شؤون المرأة أدوات وآليات لإعداد التقارير الوطنية بما في ذلك إنشاء المرصد الوطني المعني بالعنف ضد المرأة، يلزم اتخاذ مزيد من التدابير القياس
- عمليات المتابعة والتقييم غائبة إلى حد كبير وتتطلب إتباع نهج موحد وكذلك يلائم جمع البيانات؛ كلاهما التغذية المرتدة في نظام المتابعة حول تنفيذ السياسات بنجاح أم لا ولماذا

توجه معياري للتغذية الراجعة: يمكن لوزارة شؤون المرأة، بالشراكة مع معهد سياسات النوع الاجتماعي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تطوير آلية للتغذية الراجعة لضمان تدفق وتبادل مستمر للمعلومات خلال عمليات تنفيذ السياسات بما في ذلك المتابعة والتقييم.

إنشاء قسم للمتابعة والتقييم في وزارة شؤون المرأة: يمكن لوحدة المتابعة والتقييم في وزارة شؤون المرأة العمل على تنظيم عملية جمع البيانات وتحديد مسؤوليات مختلف أصحاب الشأن/الجهات الفاعلة. إنَّ تعزيز المتابعة والتقييم من شأنه تحسين التنفيذ وتحقيق النتائج السياسية، ومن ثمَّ تغذية التخطيط القائم على الدلائل. كخطوة أولى، حددت وزارة شؤون المرأة فريقاً مكوناً من ٤ إلى ٦ موظفين لمتابعة تنفيذ الإستراتيجيات الحالية. إلا أنَّ الموظفين يحتاجون إلى مزيد من الدعم في بناء القدرات.

## إستنتاجات

إنَّ الخطاب السائد ومركزية قضايا المساواة وتمكين المرأة هما من المسؤوليات الأساسية لوزارة شؤون المرأة، وآلية النوع الاجتماعي الأوسع ومنظمات المجتمع المدني المكلفة بالعمل في مجال حقوق المرأة. ومع ذلك، ما لم تصبح المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة عنصرين أساسيين في عمل الحكومة بأكملها، فسيبقى هناك تقدم محدود في تنفيذ السياسات بشكل فعّال وكامل فيما يتعلق بنوع الاجتماعي. إنَّ عدم إنفاذ القوانين والتشريعات والإستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة يسلط الضوء على التصور المستمر «لقضايا المرأة» وليس شاعراً رئيسياً للمجتمع ككل.

## الملاحق

## إحصائيات عامة حول مكانة المرأة

## نصف المجتمع الفلسطيني من الإناث



١٠٣ ذكور لكل ١٠٠ أنثى

الأسر التي ترأسها نساء شكّلت ١٠,٦٪ من الأسر

نسبة الزواج المبكر للإناث ٢٠,٥٪

## المجتمع الفلسطيني مجتمعاً شاباً



الأعمار الأقل من ١٥ عاماً ٣٨,٩٪

الأعمار من ١٥-٢٩ عاماً ٢٩,٧٪

الأعمار أكثر من ٦٠ عاماً ٢,٩٪

## النساء يتقدمن في مجال محو الأمية



معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث

٩٥,٦٪ مقابل ٩٨,٦٪ للذكور في العام ٢٠١٧

## فجوة في معدل المشاركة في

## القوى العاملة ومعدل الأجور

## اليومي بين النساء والرجال



نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة

١٩,٠٪ ونسبة مشاركة الذكور ٧١,٢٪

متوسط الأجر اليومي شيقل: للإناث ٨٤,٦ مقابل ١١٩,٦ للذكور

البطالة بين الإناث المشاركات في القوة

العاملة ٤٧,٤٪ مقابل ٢٢,٣٪ للذكور

## المشاركة في الحياة العامة وفي

## مناصب صنع القرار



المجالس المحلية في الضفة الغربية: ٢١,٢٪ من الإناث مقابل ٧٨,٨٪ للذكور

القضاة: ١٧,٣٪ من الإناث مقابل ٨٢,٧٪ من الذكور

المدرء العامون في قطاع الخدمة المدنية: ١١,٣٪ من الإناث مقابل ٨٨,٧٪ من الذكور

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS) بتتبع البيانات المتعلقة بالنساء والفتيات بشكل متزايد والتأكد من تقديمها بيانات مصنفة حسب العمر والنوع الاجتماعي. تلخص المعلومات التالية بعض الحقائق الأساسية المتعلقة بمكانة النساء والفتيات وفقاً للبيانات التي تم جمعها لغرض هذا التقرير في العام ٢٠١٨:

يتكون نصف المجتمع الفلسطيني من الإناث وتبلغ النسبة بين الجنسين ١٠٣,٢٪ (١٠٣ ذكور لكل ١٠٠ أنثى). وتشير البيانات أيضاً إلى أنّ الأسر التي ترأسها نساء شكّلت ١٠,٦٪ من الأسر الفلسطينية في عام ٢٠١٧ (١١,٢٪ في الضفة الغربية و ٩,٥٪ في قطاع غزة). علاوة على ذلك، تشير الإحصائيات إلى أنّ ٢٠٪ من الإناث الفلسطينيات تزوجوا في سن مبكرة (دون سن ١٨). بلغت نسبة الزواج المبكر للإناث ٢٠,٥٪ مقارنة بـ ١,٠٪ للذكور في الضفة الغربية، وهي ما يقارب ١٩,٩٪ من إجمالي عدد النساء المتزوجات، بينما في قطاع غزة بلغت النسبة ٢١,٦٪ من العدد الإجمالي للنساء المتزوجات في العام ٢٠١٦.

وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعاً شاباً، حيث بحلول منتصف العام ٢٠١٧ شكّل الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً ٣٨,٩٪ من إجمالي السكان (٣٩,١٪ ذكور و ٣٨,٧٪ إناث). والشباب في الفئة العمرية ١٥ - ٢٩ سنة يمثلون ٢٩,٧٪، والمسنين (٦٥ سنة فأكثر) ٢,٩٪ من مجموع السكان الفلسطينيين (٤٣,٩٪ رجال و ٥٦,١٪ نساء). وبلغت نسبة النساء المطلقات ١,٨٪ مقابل ٠,٣٪ للذكور، والأرامل/المنفصلات ٥,٩٪ مقابل ٠,٦٪ للذكور.

وفيما يتعلق بالتعليم، وعلى الرغم من أنّ الإحصائيات تشير إلى أنّ النساء ما زلن يتقدمن في مجال محو الأمية، لا تزال هناك فجوة لصالح الذكور تصل إلى ٢,٠٪، حيث بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث ٩٥,٦٪ مقابل ٩٨,٦٪ للذكور في العام ٢٠١٧. وتشير البيانات إلى أنّ معدّل الالتحاق الإجمالي للذكور في المدارس الثانوية قد بلغ ٦٠,٥٪ مقابل ٨٠,٤٪ للإناث في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٧.

ومن حيث المشاركة في سوق العمل، تشير البيانات إلى وجود فجوة في معدل المشاركة في القوى العاملة ومعدل الأجور اليومي بين النساء والرجال. بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة ١٩,٠٪ في العام ٢٠١٧ بينما بلغت نسبة مشاركة الذكور ٧١,٢٪. وفيما يتعلق بفجوة الأجور اليومية بين الإناث والذكور، كان متوسط الأجر اليومي للإناث ٨٤,٦ شيقل مقابل ١١٩,٦ شيقل للذكور في العام ٢٠١٧. وأما معدّل البطالة بين النساء والرجال في الفئة العمرية ١٥ سنة وأكثر، فنصف الإناث في هذه الفئة العمرية عاطلات عن العمل، في حين أنّ معدّل البطالة بين الإناث المشاركات في القوة العاملة كان ٤٧,٤٪ مقابل ٢٢,٣٪ للذكور. ومن بين هؤلاء الذين في الفئة العمرية ١٥-٢٩، ٦٥,٨٪ من الشباب عاطلات عن العمل. بلغت نسبة البطالة بين النساء اللواتي حصلن على ١٣ سنة أو أكثر من التعليم ٥٣,٨٪ من إجمالي النساء في هذه المجموعة.

من حيث المشاركة في الحياة العامة وفي مناصب صنع القرار، تشكل الإناث ٢١,٢٪ من أعضاء المجالس المحلية في الضفة الغربية مقابل ٧٨,٨٪ في العام ٢٠١٧، ٨٢,٧٪ من القضاة هم من الذكور مقابل ١٧,٣٪ إناث، في حين أنّ ٦٦,٦٪ من المحامين هم من الرجال مقارنة بـ ٣٣,٤٪ من الإناث. وفي الوقت نفسه، ٨٢,٠٪ من المدعين العامين هم من الرجال مقابل ١٨,٠٪ من الإناث في العام ٢٠١٦. ولم تتجاوز نسبة السفيرات الفلسطينيات ٥,٨٪ بينما بلغت نسبة الذكور في ذات المناصب ٩٤,٢٪. أضف إلى ذلك، هناك ٣٢٪ من المهندسين المسجلين في نقابة المهندسين الفلسطينيين من النساء مقابل ٦٧,٧٪ من الرجال، في حين أنّ حوالي ١٢,٤٪ من أعضاء مجلس الطلاب في جامعات الضفة الغربية هم من الإناث مقابل ٨٧,٦٪ من الذكور. ٤٢,٧٪ من العاملين في القطاع العام المدني من الإناث مقابل ٥٧,٣٪ من الذكور. وفي قطاع الخدمة المدنية، شكّلت الإناث ١١,٣٪ من إجمالي المدراء العامين مقارنة بـ ٨٨,٧٪ من الذكور.

## ملحق ٢

### الرؤية والإطار المفاهيمي لعملية التخطيط

يتم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية الحالية (٢٠١٧-٢٠٢٢) من قبل وزارة شؤون المرأة، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية وغيرها. تنص الإستراتيجية على «مجتمع فلسطيني يتمتع الرجال والنساء والفتيان والفتيات فيه بحقوق متساوية وفرص متساوية في المجالين العام والخاص»<sup>٤٩</sup>. يتم تحقيق هذه الإستراتيجية من خلال خمسة أهداف إستراتيجية و ٣٠ سياسة و ٣٠٠ تدخل. حددت الخطة تعريفات للمصطلحات «تمكين المرأة» و«المساواة بين الرجل والمرأة» و«العدالة»<sup>٥٠</sup> لتقدم إطار مفاهيمي موجه، إلا أنه لم يتم تفسير المصطلحات أو تحديد الغرض منها، في المجالين العام والخاص، كما ينعكس في الرؤية.

عرّفت الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية مصطلح «النوع الاجتماعي» بأنه «الفروقات بين الرجل والمرأة المرتبطة بالأدوار والمسؤوليات وفرص النساء أو الرجال، ومستمدة من المفاهيم والتقاليد المحلية وليس من خلال الجوانب البيولوجية»<sup>٥١</sup>. ووفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يشير مصطلح النوع الاجتماعي إلى «الأدوار والسلوكيات والنشاطات والسمات التي يعتمدها مجتمع معين في وقت معين مناسبة للرجال والنساء». وبالإضافة إلى الصفات الاجتماعية والفرص المرتبطة بالذكور والإناث والعلاقات بين النساء والرجال والفتيات، يشير المصطلح إلى العلاقات بين النساء وتلك التي بين الرجال»<sup>٥٢</sup>.

تعرّف الإستراتيجية مصطلح تمكين المرأة على أنه «المرأة قادرة على إدارة حياتها بطريقة تمكّنها من تحقيق القيم والأهداف التي تؤمن بها والإعتماد على الذات وإتخاذ القرارات أو التأثير - جماعياً أو فردياً - على القضايا التي تؤثر على التمكين بشكل عام. فالتمكين هو عملية تنتج عن بيئة تضمن هذه القيم وتساعد على خلق نظرة إيجابية توفر على الأمد البعيد للنساء والرجال الموارد اللازمة والمعرفة وحق التعبير والتمثيل السياسي والقدرات التنظيمية»<sup>٥٣</sup>. كما وتعرّف الإستراتيجية المساواة بين المرأة والرجل على أنها «جميع البشر، ذكوراً وإناثاً، أحرار في تنمية إمكانياتهم وقدراتهم واختيار الطريقة التي يديرون بها حياتهم دون أي قيود مرتبطة بالنوع الاجتماعي». ويوضح التعريف «هذا لا يعني أنّ النساء والرجال على حد سواء، بل يعني هذا أنهم متساوين في الفرص والمسؤوليات والأدوار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا يعني أيضاً تكافؤ في الفرص المتاحة لهم لإدارة حياتهم والوصول إلى السلع والموارد ذات القيمة الاجتماعية وحرية الاستفادة منها. ولتحقيق ذلك، فمن الضروري في بعض الأحيان تمكين المجموعات ذات الموارد المحدودة لتسهيل وصولها إلى موارد أخرى أو تعزيز ما لديها من موارد»<sup>٥٤</sup>. وأخيراً، تعرّف الإستراتيجية مصطلح العدالة والتي تعني عمومًا «الإنصاف في التعامل مع الرجال والنساء وفقاً لإحتياجاتهم. وقد يشمل هذا على معاملة متساوية أو معاملة تفضيلية، إلا أنه يتم ممارستها بطريقة تضمن المساواة من حيث الحقوق والاستفادة والالتزامات والفرص المتوفرة. وفي سياق التنمية الحالي، يتطلب تحقيق المساواة بين المرأة والرجل تدابير بناءة والتي تعوّض عن الحرمان التاريخي والاجتماعي للمرأة»<sup>٥٥</sup>.

### منهجية إعداد الخطط الإستراتيجية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠١٧-٢٠٢٢)

يتم إعداد الإستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة بناءً على تكليف من مجلس الوزراء الفلسطيني، والذي يقوم بدوره باتخاذ القرار والإعلان عن بدء عملية التخطيط على المستوى الوطني في إطار إعداد خطة التنمية الوطنية والتي تتشكل من الخطط القطاعية (١٨ خطة) والخطط عبر القطاعية (٣ خطط تختص بالمرأة، الشباب والبيئة)<sup>٥٦</sup>. تعتمد منهجية إعداد الخطط عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة نهجاً تشاركياً:

١. تقود وزارة شؤون المرأة عملية إعداد الخطة الإستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتقوم لهذه الغاية بتشكيل الفريق الوطني لإعداد الخطة الإستراتيجية والفريق الفني والفرق أو الطواقم الاستشارية من خبراء وخبيرات.
٢. ممثلات وممثلين عن الوزارات والهيئات الحكومية<sup>٥٧</sup> ( وحدات النوع الاجتماعي بشكل اساسي) و الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني<sup>٥٨</sup>

٤٩ وزارة شؤون المرأة، الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للعدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠١٧-٢٠٢٢)، ص. ٢٩.

٥٠ ذات المصدر، ص. ٨.

٥١ ذات المصدر، ص. ٨.

٥٢ وفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعريفات المساواة بين الجنسين، انظروا: <https://trainingcentre.unwomen.org/mod/glossary/view.php?id=36&mode=letter&hook=G>

٥٣ الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ٢٠١٧-٢٠٢٢، ص. ٨.

٥٤ ذات المصدر، ص. ٨.

٥٥ ذات المصدر، ص. ٨.

٥٦ عدد الإستراتيجيات عبر القطاعية والقطاعية لدورة التخطيط الوطني للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٢.

٥٧ وزارة شؤون المرأة، الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية ٢٠١٧-٢٠٢٢، ص. ١٤.

٥٨ بدأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المشاركة بفريق التخطيط الوطني للإستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين منذ العام ٢٠١٤.

٢. ممثلات وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني<sup>٥٩</sup> بالتركيز على المنظمات النسوية والحقوقية بشكل أساسي، بما يشمل ممثلات وممثلين عن الاتحادات والائتلافات النسوية. ولا بد من التنويه هنا إلى أن وزارة شؤون المرأة هي من تقرر من هي الخبرات والمؤسسات والاتحادات المشاركة في الفريق الوطني لإعداد الخطة. وقد تم إشراك ممثلات عن مراكز تواصل<sup>٦٠</sup> في بعض الورش التي عقدت ضمن إعداد الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

٤. ممثلات وممثلين عن القطاع الخاص (مشاركة ضعيفة أو مغيّبة)<sup>٦١</sup>.

٥. المؤسسات الدولية: تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) بحكم تخصصها كمؤسسة تابعة للأمم المتحدة مختصة في مجال مساواة النوع الاجتماعي، بالمشاركة ودعم الفريق الفني لوزارة شؤون المرأة بخبراء ومختصين في مجال التخطيط لإعداد الخطط الإستراتيجية عبر القطاعية التي تقودها الوزارة. وبالتوازي، تقوم وزارة شؤون المرأة بالتشاور مع العديد من المنظمات الدولية الناشطة في قضايا تمكين المرأة حقوق الإنسان للنساء<sup>٦٢</sup>.

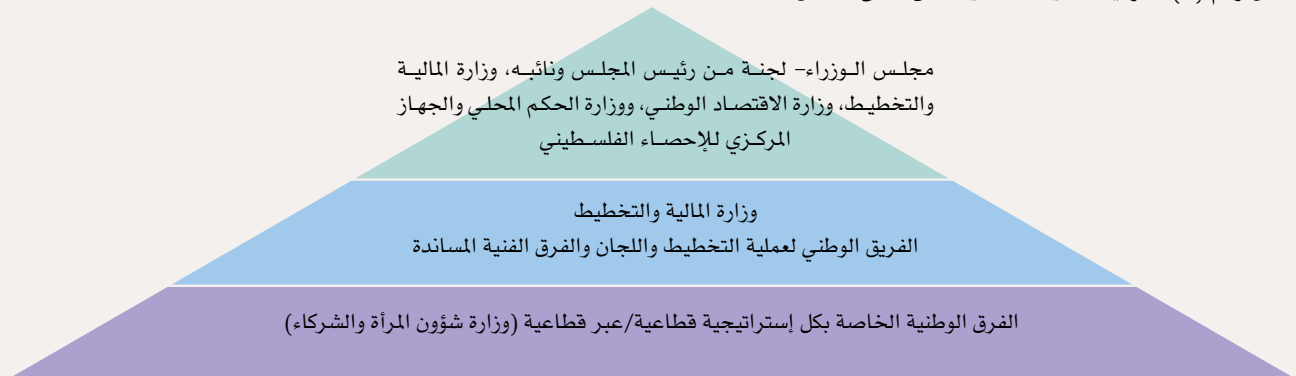
مشاركة قطاع غزة: لم يشارك قطاع غزة في عملية إعداد الخطط عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين للإستراتيجيتين (٢٠١١-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٦)، بينما تم إشراك قطاع غزة في إعداد إستراتيجية (٢٠١٧-٢٠٢٢) من خلال عقد بعض الورش خلال عملية إعداد الإستراتيجية.

وخلال عملية إعداد الإستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة (٢٠١٧-٢٠٢٢)، قامت وزارة شؤون المرأة بعقد ورشات عمل<sup>٦٣</sup> (٣٠ ورشة عمل) مع مختلف الشركاء. وتم طرح الفجوات الجندرية في الإستراتيجيات القطاعية المختلفة ومن ثم تم تحديد ٢٠ مشكلة/قضية واختيار أهم خمس مشاكل/قضايا ذات أولوية وصياغتها كأهداف إستراتيجية. تجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية تعلن عن منهجية إعداد الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية من خلال تعميم دليل إعداد الخطط القطاعية وعبر القطاعية<sup>٦٤</sup> يحتوي على إجراءات فنية وإدارية وتعليمات لإعداد الخطة.

وفقاً لمقابلة مع أحد المستشارين الفنيين، الذي شارك في تطوير الخطة الإستراتيجية عبر القطاعية من المفروض إتمام التخطيط عبر القطاعي أولاً، ثم يليه التخطيط القطاعي لدمج الأولويات والسياسات المعتمدة ضمن الخطط القطاعية<sup>٦٥</sup>. وفقاً للمقابلات التي أجريت، فإن الخطط الاستراتيجية ودرجة الالتزام ضعفت بسبب الخلط بين المفاهيم. كما وأنه كانت هناك تفسيرات متباينة حول دور المؤسسات الحكومية والهيئات التي يتعين عليها تنفيذ الخطة؛ البعض رأى أنه تطبيقها ملزم بينما آخرون اعتبروا الأولويات

كموجهة للحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والجهات المانحة للسنوات القادمة. وزارة المالية والتخطيط تحدد عدد البرامج والسقف المائي الأعلى لها بالتشاور والتنسيق مع الوزارات ذات العلاقة. ثم تتم الموافقة على هذه البرامج كخطط عمل لكل وزارة / هيئة حكومية وتتلقى لاحقاً الميزانيات. ويوضح الشكل التالي هرمية عملية التخطيط والتي تنطلق من أعلى الهرم إلى أسفله.

شكل رقم (١): هرمية عملية التخطيط من أعلى لأسفل



٥٩ وزارة شؤون المرأة، ٢٠١٧، الخطة الإستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة وتمكين النساء ٢٠١٧-٢٠٢٢، ص. ١٤.

٦٠ مراكز تواصل: تم إنشاؤها بالتنسيق بين وزارة شؤون المرأة ومكتب شؤون المحافظات لدى مكتب الرئيس، بدعم مباشر من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي. من أهدافها تزويد صناع القرار بقاعدة بيانات تمكنهم من بناء إستراتيجيات قائمة على أساس مفهوم النوع الاجتماعي، والمساهمة في تغيير الصورة النمطية للمرأة وأدوارها في المجتمع في جميع المجالات [www.mowa.pna.ps/mechanisms-tools/65.html](http://www.mowa.pna.ps/mechanisms-tools/65.html)

٦١ يتضح من مراجعة قائمة الفريق الوطني لإعداد الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة ٢٠١٧-٢٠٢٢ بعدم اشتغال قائمة الفريق لاي ممثلين وممثلات عن القطاع الخاص (ص٦١). [http://www.mowa.gov.ps/img/20181129\\_08\\_5713\\_5.pdf](http://www.mowa.gov.ps/img/20181129_08_5713_5.pdf)

٦٢ وزارة شؤون المرأة، ٢٠١٧، الخطة الإستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة وتمكين النساء ٢٠١٧-٢٠٢٢، ص. ٨.

٦٣ ذات المصدر، ص. ٦٠.

٦٤ وزارة المالية والتخطيط، دليل إعداد الخطط.

٦٥ مقابلة مع مستشار فني شارك في إعداد الخطة عبر القطاعية ٢٠١٧-٢٠٢٢.

## الانتهاء من إعداد الخطط الإستراتيجية

ينتهي مسؤولية عمل الفريق الوطني والفريق الفني (داخل الوزارة) بإعداد الخطة الإستراتيجية دون أن يكون لهما أي دور في عمليات ما بعد إنجاز الخطة، مثل المتابعة والتقييم. كما لا تتضمن الإستراتيجية أدوات أو نظام لجمع المعلومات حول الإنجازات والمؤشرات المتحققة لتتبع الإنجازات وقياسها. وعادة ما يتم استخدام الإستراتيجية كمرجعية يتم الاستناد إليها عند تطوير برامج ومشاريع تتعلق بالمرأة أو برامج تنمية تستهدف الرجال والنساء من قبل بعض مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية أيضاً. من ضمن استخدامات الخطط الإستراتيجية على المستوى الوطني، بما يشمل الخطط الإستراتيجية لوزارة شؤون المرأة، استخدامها كمرجعية لموافقة وزارات الاختصاص (الحكومة) على مقترحات التمويل لمنظمات المجتمع المدني، بحيث يشترط بأن تتناسب محتويات أو مجالات مقترح التمويل مع الأولويات التي تتضمنها الخطط الإستراتيجية<sup>٦٦</sup> على المستوى الوطني. ما يعني بأن الخطط هي أداة لتوجيه التمويل الحكومي وغير الحكومي أيضاً.

## المرجعيات الوطنية والدولية كأساس في رسم السياسات الوطنية

تمثل المرجعيات الوطنية والمعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية أرضية جيدة للعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. وهي فرصة ملزمة لصناع السياسات ولأصحاب القرار بالعمل على تطوير سياسات تحدث نقلة نوعية في علاقات النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني. وهي أيضاً أداة مساءلة، يمكن للجهات والمؤسسات الناشطة في مجال حقوق المرأة والنوع الاجتماعي استخدامها لمساءلة المؤسسات الرسمية الفلسطينية عن مدى التزامها بتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وأثر ذلك على علاقات النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني. ومن أهم هذه المرجعيات:

المرجعيات <sup>٦٦</sup>	
وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني	تكفل وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني المساواة الكاملة بين جميع الفلسطينيين، نساءً ورجالاً، في ممارسة الحقوق والحريات العامة دون تمييز، إذ تنص صراحةً على أن: «دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية، واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل، وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السلمي بين الأديان عبر القرون». كما تعلن الوثيقة عن التزام دولة فلسطين «بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان» <sup>٦٧</sup> .
قانون الأساس، تمّ تعديله في ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥	يحظر القانون الأساسي المعدل، وكذلك مقدمته، التمييز ضد المرأة، بل وتكرس نصوصه المساواة بين جميع الفلسطينيين أمام القانون والقضاء دون تمييز، إذ تنص المادة التاسعة صراحةً على أن «الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء، لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة». ما يجعل من حظر التمييز ضد المرأة والمساواة فيما بينها وبين الرجل، بما في ذلك تقلد الوظائف العامة والعمل الدولي، من المبادئ العامة ذات القيمة القانونية العليا التي من شأنها جعل أي تشريع لا يراعي هذه المبادئ معرضاً بالأصل للإلغاء والإبطال من قبل المحكمة الدستورية <sup>٦٨</sup> . علاوة على ذلك، تنص المادة (١٠) على ما يلي: حقوق الإنسان والحريات الأساسية ملزمة ويجب احترامها <sup>٦٩</sup> . تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون تأخير على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان <sup>٧٠</sup> . «وأخيراً، تنص المادة (١١) على ما يلي، «١. الحرية الشخصية حق طبيعي ومضمون وغير متأثر، إلخ» <sup>٧١</sup> . «يحظر القانون التمييز ضد المرأة ويدعم المساواة بين المرأة والرجل، بما في ذلك الوصول إلى الوظائف العامة والعمل الدولي، حيث مبادئ القيمة القانونية العليا التي من شأنها أن تجعل أي تشريع لا يمثل لهذه المبادئ يتم إلغاؤه وإلغاءه من قبل المحكمة الدستورية» <sup>٧٢</sup> .

٦٦ نتائج مجموعة النقاش البؤرية مع مؤسسات المجتمع المدني بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٤.

٦٧ وزارة شؤون المرأة. وثيقة الخطة الإستراتيجية للمساواة بين الجنسين والعدالة وتمكين المرأة (٢٠١٧-٢٠٢٢). [http://www.mowa.gov.ps/img/20181129\\_08\\_5713\\_5.pdf](http://www.mowa.gov.ps/img/20181129_08_5713_5.pdf)٦٨ [https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/Palestinian\\_declaration.pdf](https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/Palestinian_declaration.pdf)٦٩ [https://www.bal.ps/law/basic\\_law.pdf](https://www.bal.ps/law/basic_law.pdf)

٧٠ ذات المصدر، البند ١٠.

٧١ ذات المصدر، البند ١١.

٧٢ الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية ٢٠١٧-٢٠٢٢، ص. ١٢.



<p>نصت الوثيقة والتي تبناها رئيس دولة فلسطين في الثامن من آذار في ذات العام، والصادرة عن وزارة شؤون المرأة والأطر النسوية، على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحظر التمييز ضدها، واعتبارها مصدراً يسترشد بها عند سن التشريعات ووضع الخطط والسياسات ذات الصلة<sup>٧٢</sup>.</p>	<p><b>وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية (٢٠٠٨)</b></p>
<p>أصدر المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في شهر آذار من العام ٢٠١٥ قراراً يقضي «بتحقيق المساواة الكاملة للمرأة الفلسطينية وتعزيز مشاركتها في منظمة التحرير وكافة مؤسسات دولة فلسطين، وأن لا تقل نسبة مشاركتها في هذه المؤسسات عن ٣٠٪»<sup>٧٣</sup>.</p>	<p><b>قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير</b></p>
<p>انضمت إليها دولة فلسطين في الثاني من أيار من العام ٢٠١٤ دون إبداء أية تحفظات. وتنص المادة الثامنة من الاتفاقية على أن «تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، ودون أي تمييز، فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشترك في أعمال المنظمات الدولية»<sup>٧٤</sup>. وتقرأ هذه المادة بالاقتران مع السياق العام للاتفاقية وأهدافها والالتزامات الأخرى التي تترتب على الدول الأطراف، لا سيما التزامها باتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامّة للبلد، وبوجه خاص المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة، وفي شغل الوظائف العامة، وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية (المادة ٧)، والتزامها باتخاذ كافة التدابير المناسبة التي تستهدف القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ودون إبطاء، بما في ذلك تبني تشريعات وسياسات تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وضمان تطبيقها العملي (المادة ٢)، واتخاذ التدابير الخاصة المؤقتة التي تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة (المادة ٤)، وكذلك التزامها بتغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة (المادة ٥)، كما وتحدث الاتفاقية في (المادة ١٥) عن المساواة أمام القانون<sup>٧٥</sup>.</p>	<p><b>اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)</b></p>
<p>انضمت دولة فلسطين إلى الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة في الثاني من أيار في عام ٢٠١٤ دون إبداء أية تحفظات. وتنص المادة الثالثة من الاتفاقية على أن «للساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال، دون أي تمييز»<sup>٧٦</sup>.</p>	<p><b>اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة</b></p>
<p>انضمت دولة فلسطين إليه في الثاني من أيار في عام ٢٠١٤ دون إبداء أية تحفظات. وينص العهد في المادة الثالثة منه على أن «تعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد»<sup>٧٧</sup>.</p>	<p><b>العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية</b></p>

[http://www.pcdcr.org/arabic/wp-content/uploads/2016/03/women\\_rights.pdf](http://www.pcdcr.org/arabic/wp-content/uploads/2016/03/women_rights.pdf) ٧٢

[http://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=9570](http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9570) ٧٤

اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ٧٥

<http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf> and <https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/cedaw.htm>

<http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf> ٧٦

<http://hrlibrary.umn.edu/arab/b023.html> ٧٧

<https://www.ohchr.org/ar/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx> ٧٨

<p>وينص القرار «اعترفت الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ عبر مجلس الأمن ليس فقط بالتأثير الخاص للنزاعات على النساء ولكن أيضا بالحاجة إلى تضمين النساء باعتبارهن صاحبات مصلحة نشطة في مجال درء الصراعات وحلها. وأصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن، مشددا على الحاجة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• مراعاة خصوصية المرأة وإشراكها في عمليات الحفاظ على الأمن وبناء السلام وخصوصا في المناطق المتضررة من النزاع.</li> <li>• توعية قوات حفظ السلام والشرطة والسلطة القضائية بخصوصية المرأة في الصراع واتخاذ تدابير لضمان حمايتها والالتزام بحقوق الإنسان للنساء والفتيات.</li> <li>• تأمين الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في النزاعات.</li> <li>• دعم دور المرأة في مجالات المراقبين العسكريين والشرطة المدنية والإنسانية ومراقبي حقوق الإنسان.</li> <li>• تمثيل نساء المجتمعات التي شهدت صراعات مسلحة لإسماح أصواتهن في عملية تسوية الصراعات ولتكن جزءا من جميع مستويات صنع القرار كشريك على قدم المساواة لمنع الصراعات وحلها وتحقيق السلام المستدام»<sup>٧٦</sup>.</li> </ul>	<p>قرار الأمم المتحدة ١٣٢٥ لسنة (٢٠٠٠) المرأة والسلام والأمن</p>
<p>الذي يحث الدول على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وأن تعجل بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وأن تعزز وتحمي في جميع الحالات، بما فيها حالات التحول السياسي، حقوق الإنسان المكفولة للمرأة فيما يتعلق بما يلي: (أ) مزاولة الأنشطة السياسية؛ (ب) المشاركة في تسيير الشؤون العامة؛ (ج) حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها؛ (د) التجمع السلمي؛ (هـ) التعبير عن آرائها والتماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها بحرية؛ (و) التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة والترشيح للانتخاب، على قدم المساواة مع الرجل، في الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛ (ز) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها وفي شغل الوظائف العامة وتأدية المهام العامة على جميع مستويات الحكم»<sup>٧٧</sup>.</p>	<p>قرار الجمعية العامة رقم A/RES/١٣٠/٦٦ بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١</p>
<p>يدعو الإعلان الحكومات والمجتمع الدولي، والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، إلى اتخاذ إجراءات إستراتيجية في مجالات الاهتمام الحاسمة التالية: الفقر، التعليم والتدريب، الصحة، العنف، النزاع المسلح، الاقتصاد، مواقع السلطة وصنع القرار، الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، حقوق الإنسان، وسائل الإعلام، والبيئة، والطفلة. كما يحث الدول على تعزيز دور المرأة وكفالة تمثيلها على قدم المساواة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات الوطنية والدولية التي قد تصنع السياسة أو تؤثر عليها فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بحفظ السلام والدبلوماسية الوقائية والأنشطة ذات الصلة»<sup>٧٨</sup>.</p>	<p>إعلان ومنهاج عمل بيكين</p>

<http://www.unesco.org/new/ar/social-and-human-sciences/themes/gender-equality/gender-peace-and-conflict/un-security-council-resolution-1325/> ٧٩

<https://undocs.org/ar/A/RES/66/130> ٨٠

<http://hrlibrary.umn.edu/arabic/BeijingDeclPI.html> ٨١

<p>يعنى الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين لجميع النساء والفتيات وتحديدًا فيما يخص:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>١ . القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.</li> <li>٢ . القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص بما في ذلك الإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.</li> <li>٣ . القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.</li> <li>٤ . الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة، والبنى التحتية، ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة.</li> <li>٥ . كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامّة.</li> <li>٦ . ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية.</li> <li>٧ . القيام بإصلاحات لتحويل المرأة حقوقًا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية.</li> <li>٨ . تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.</li> </ol> <p>اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات وفي نفس الوقت يشكل النوع الاجتماعي عنصراً هاماً يتقاطع مع وفي جميع أهداف التنمية المستدامة الـ١٧، الأمر الذي يعني أهمية أخذه بعين الاعتبار من قبل كافة الشركاء والفاعلين في مجالات التنمية والتنمية المستدامة<sup>٨٢</sup>.</p>	<p>أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠</p> <p>وبشكل خاص الهدف الخامس</p>
---	---

## آليات العاملة والمؤثرة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ينصب العمل بحقوق المرأة وعلى تحقيق المساواة بينها وبين الرجل على مختلف القطاعات والآليات الوطنية<sup>٨٧</sup>، كما ويتقاطع مع عمل العديد من المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية المتواجدة/العاملة في فلسطين كما هو موضح في الجدول أدناه:

الدور	المؤسسة	الآليات الوطنية
تم تأسيس الاتحاد في عام ١٩٦٥ باعتباره تنظيم جماهيري ديمقراطي وقاعدة من قواعد منظمة التحرير الفلسطينية. ويعمل الاتحاد على تنظيم جهود النساء الفلسطينيات وإدماجها في حركة تحرير الوطن من الاحتلال الإسرائيلي، وتعزيز الوعي حول أهمية مشاركتهن في مواقع صنع القرار في الأطر السياسية، وإدماجهن في القوى العاملة، وينتشر الاتحاد في كافة محافظات الوطن من خلال فروع للاتحاد.	الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية	منظمة التحرير الفلسطينية
انشأت في العام ٢٠٠٣ كالية حكومية بهدف النهوض بوضع المرأة بشكل شامل، وتطوير الالتزام الحكومي في رسم السياسات والإستراتيجيات والتدابير الهادفة إلى القضاء على التمييز وتنفيذها تنفيذاً فعالاً، وقد تبنت الوزارة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ومنهجا عمل بكن منذ نشأتها. كما وتعمل الوزارة على اتخاذ العديد من التدابير لتعزيز المساواة فيما بين المرأة والرجل، بما في ذلك اقتراح مسودات تشريعات وتعديلات تشريعية ووضع مختلف الإستراتيجيات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والإعلامية لتعزيز مساواة المرأة في مختلف القطاعات، وتعزيز الوعي بحقوقها، ومأسسة النوع الاجتماعي في عمل الوزارات والمؤسسات المعنية في القطاعات الرئيسية، وتفعيل الوحدة الوطنية وتنسيق الجهود بين كافة المؤسسات، والمشاركة والحوار من أجل التوافق على أولويات العمل على قضايا المرأة.	وزارة شؤون المرأة	الآليات الحكومية
تعمل الوزارة، بصفتها الجهة الرسمية التي تقود قطاع الحماية الاجتماعية، على توفير الحماية الاجتماعية والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف والإقصاء الاجتماعي، وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال منظومة من السياسات والتدابير والتدخلات الإغاثية والحمائية والتنمية التي تصب بمجملها في مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الاجتماعية.	وزارة التنمية الاجتماعية	
تم إعادة تشكيل وحدات النوع الاجتماعي في هيكلية الهيئات الحكومية بهدف ضمان مأسسة ودمج قضايا النوع الاجتماعي في القطاعات المختلفة، وتدقيق ومتابعة برامج وسياسات الحكومة من منظور جنساني. ويبلغ عدد هذه الوحدات حتى تاريخه (٢٤) وحدة. وتواجه الوحدات تحديات عدة تتمثل في التفاوت القائم من حيث أدوارها وهيكلها وقدراتها البشرية، بالرغم من صدور قرار وزاري بتوحيد هيكلياتها وأدوارها، وغياب موازنة موحدة لعملها. تعتبر وحدات النوع الاجتماعي الذراع الأيمن لوزارة شؤون المرأة، والتي تقع على عاتقها مسؤولية دمج وتعميم منظور النوع الاجتماعي في وزاراتها وهيئاتها، وبينت التقارير والمقابلات ومجموعات النقاش البؤرية وورشه وحدات النوع الاجتماعي والتي تمت في سياق هذه الدراسة وجود تفاوت في الوحدات على مستويات القدرة على الحراك، وإحداث تغيير، والقدرات الفنية والمساحة المتاحة لها. وتتأثر الوحدات بالبيئة والخطاب السائد في وزاراتها وهيئاتها مدى تقبل/إيمان صناع القرار بالنوع الاجتماعي. وبشكل عام، لا زالت غالبية الوحدات تعاني من عدم وضوح أدورها، وفي منح قضايا النوع الاجتماعي أولوية. كما وتعاني الوحدات أحيانا من التهميش والإقصاء والتغيب عن اللجان والفرق المؤثرة في الوزارة. أبدت الوحدات خلال الورشة نشاطا واهتماما ودافعية قوية للعمل، ولكن وفي نفس الوقت، أشارت الوحدات لوجود ضعف دائم في أدوات ونظام التواصل مع وزارة شؤون المرأة.		

استحدثت هذه الدوائر في كافة المحافظات منذ عام ٢٠٠٧ بهدف تعزيز مكانة المرأة وتمكينها وتقديم خدمات تراعي احتياجات النوع الاجتماعي.	دوائر تنمية المرأة	آليات شبه حكومية
تتواجد هيئات الحكم المحلي كبلديات أو مجالس محلية أو مجالس قروية أو لجان ومجالس مشتركة في كافة المدن والقرى والبلدات الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وتتولى مسؤولية الإشراف/المتابعة المباشرة أمام السكان عن تأمين خدمات البنية التحتية وخدمات المياه والكهرباء والخدمات الإنسانية الإغاثية (وحيثما تشكل الهيئات المحلية شريكا وطرفا أساسيا في أية برامج ومشاريع تنموية في مجتمعاتها المحلية).	الهيئات والمجالس البلدية والمحلية	
عملت هذه المؤسسات على دعم وتمكين النساء في كافة المجالات، وتساهم في تعزيز الوعي المجتمعي حول حقوق النساء ومكانتهن. وتلعب هذه المؤسسات دوراً مهماً في إلغاء الأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة وتقديم مختلف الخدمات، لا سيما دعم ضحايا العنف من النساء وتوفير الخطوط الساخنة والبيوت الآمنة. كما تشارك هذه المؤسسات في مناقشة التشريعات وتعديلها بما يتواءم مع حقوق المرأة ويعزز تطبيقها الفعلي.	المؤسسات النسوية	مؤسسات المجتمع المدني
تقوم تلك المنظمات باستهداف المناطق الريفية، ومناطق "ج" المهمشة، والقدس، وقطاع غزة بدرجة أساسية في تقديم خدماتها وتنفيذ برامجها في مجال التنمية الزراعية، والتمكين الاقتصادي الاجتماعي، والبيئة والتغير المناخي، والأمن الغذائي والإعمار، والمجال الصحي، وتقديم الخدمات والتوعية، ونشر الفكر الديمقراطي، وبناء القدرات، والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، وفي المجال الثقافي الفني والتراث والسياحة البديلة. وتحرص هذه المنظمات في برامجها على استهداف النساء والمناطق النائية والفئات المستضعفة بشكل خاص.	منظمات المجتمع المدني العاملة في التنمية	
من خلال التمويل ومن خلال تنفيذ برامج ومشاريع تنموية وإنسانية، ومن خلال التأثير في رسم التوجهات الإستراتيجية وأجندات التمويل في فلسطين.	المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة	آليات دولية

## ملحق ٣

## تحليل نوعي بناءً على العمل الميداني

اتسقت نتائج البحث الميداني النوعي مع النتائج التي وردت في التقرير باختلافات بسيطة. بيّنت المقابلات واللقاءات وورش العمل التي تمّ إجرائها لأغراض هذا البحث، عمق تأثير الوضع الأمني السائد، من ضمنه الإحتلال، على عملية تصميم السياسات وإقرارها وعلى تنفيذها، نتيجة للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وتباينت المؤثرات ما بين عوامل ذاتية تعبر عن قصور في محاكاة الواقع من منظور النوع الاجتماعي، وقلة الخبرات ومحدودية تجربة إدماج النوع الاجتماعي في خطط التنمية الوطنية القطاعية وعبر القطاعية، وما بين عوامل موضوعية قائمة في الواقع المعاش تفرض نفسها على كافة جوانب العمل التنموي، وعلى الحراك الجماهيري، وبالتالي على عملية التحول الاجتماعي.

## الواقع يحكم عمليات السياسات

من الواضح لكل من الحكومة والمجتمع التحديات التي يفرضها الوضع الأمني غير المستقر، خاصة فيما يتعلق بالتنمية والتحول المجتمعي وكيف يمكن للسياسات والصدمات الخارجية فيما بعد أن تؤثر على المجتمع. تنعكس حالة الإدراك هذه في أشكال مختلفة من التفكير والإجراءات الرسمية والمجتمعية. من ناحية، هناك شعور بأهمية المقاومة والتنمية والتغيير المجتمعي، والتي يمكن أن تنشط المشاركة المجتمعية وتكملها المجتمعات المهمشة والمستبعدة. من ناحية أخرى، فإدراك أن الوضع الأمني غير المستقر قادر على تدمير ومنع وتقييد التنقل، ويعيق تنفيذ التدخلات ويقلل من تأثيرها، والاعتراف بمستوى التبعية والسيادة المحدودة والتأثير سلباً على تصميم وتنفيذ السياسات. هذا خلق حالة من الشك فيما يتعلق بالخطط والاستراتيجيات وقدرتها على إحداث التغييرات التنموية المطلوبة خلال العيش في أزمة طويلة الأمد.

ويزداد الإدراك بقدرة الإحتلال على الحد من قدرة السلطة الفلسطينية على إحداث التغييرات التنموية من خلال التخطيط وتصميم المشاريع والتدخلات في مجال التنمية المستدامة وفي مجال البنى التحتية. حيث يعمل الوضع على ترسيخ الأثر على المجتمع الفلسطيني وبالتالي أيضاً على قضايا العدالة الاجتماعية وعلى مأسسة النوع الاجتماعي (من ضمنها الحيز السياسي) الحماية الاجتماعية والوصول إلى العدالة والإستقرار الإقتصادي والحقوق تصبح ثانوية ضمن القضايا الوطنية. ومثال على ذلك، المحور الثالث في أجندة السياسات الوطنية ٢٠١٧-٢٠٢٢ «التنمية المستدامة»<sup>٤</sup> والتي تقتضي بأن «لن تتحقق الإستدامة إذا استمر الفلسطينيون في العيش في وجود مشرذم فيه شبابنا يخشون على مستقبلهم ويشككون في حصولهم على دولة يوماً ما. على الرغم من هذه التحديات، تعيد الحكومة الفلسطينية تأكيد التزامها تجاه مواطنيها».

كما ذكرت الحكومة الفلسطينية، استقلال الاقتصاد الفلسطيني هو شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والذي سيؤدي بعد ذلك إلى خلق فرص للحد من البطالة والفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. استمرار اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي، والحد من التنقل والقيود والحصار المفروض على قطاع غزة هي عوامل مباشرة تمنع الحكومة الفلسطينية من البناء اقتصاد قوي. يساهم الانقسام بين الأحزاب الفلسطينية في التنمية، خاصة في قطاع غزة حيث ارتفعت معدلات البطالة.

أثر الوضع سلباً على الدعم المالي للمانحين مما أدى إلى تقليص التمويل، مما زاد من مسؤولية الحكومة الفلسطينية للوفاء بالالتزامات والالتزامات المقررة المحددة في الاستراتيجيات والخطط الوطنية. أثر تقليص تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على تمويل منظمات المجتمع المدني بشكل عام والمنظمات النسائية في على وجه الخصوص الذي يلعب دوراً حاسماً في تنفيذ الخطط والسياسات الوطنية لإحداث عملية تغيير ثقافي نحو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

## الإرادة السياسية

بينت نتائج مجموعات النقاش البؤرية والمقابلات الفردية التي تمت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بأن الإرادة السياسية تمثل عنصراً وعملاً أساسياً في قضية المساواة بين الجنسين ونقطة قوة وأرضية مشتركة للعمل والمساءلة إذا ما توفرت. كما وتشكل أساساً للانطلاق من أجل إحراز تقدم وإنجاز على المستوى العملي من خلال التعبئة والحشد والإصلاح في القوانين والتشريعات والأنظمة والإجراءات والبنى المؤسسية والهيكل، وهذا عادة ما يتطلب فترات زمنية أطول وجهوداً ومساعي غير تقليدية لا تعتمد على المطالبات والعمل المكتبي فقط. كما أشارت بعض النسويات والباحثات إلى أن «النهج الليبرالي» (عبر الإصلاحات القانونية) غير كاف لإحداث تحولات جوهرية في بنى المجتمع الذكورية وفي علاقات القوة السائدة في المجتمع، والمطلوب إتباع نهج فعالة تتعلق بالشراكات والائتلافات وأدوات التشبيك والتواصل والتخطيط والذي يحركه ويقوده بشكل أساسي قوة الجماهير العريضة وخاصة تلك الفئات والمجموعات

الاجتماعية المحرومة والمتضررة من الواقع الحالي، نساءً ورجالاً. «ويتطلب هذا منا جميعاً مراجعة شاملة وعميقة لخطابنا ونهج عملنا وأدوات العمل التي تتبعها على المستويات الرسمية وغير الرسمية (المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية والدول المانحة) ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية».

كان الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى صانعي القرار لتغيير الوضع الراهن من بين العقبات الرئيسية أمام الإصلاح وفقاً للعديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات. ووفقاً لأحد المقابلات، «عند المشاركة في مراجعة العديد من الخطط الوطنية، لاحظنا أن كل خطة تشمل أحكاماً محددة للنساء والفئات المهمشة... وهذا مؤشر على أن الحكومة تعطي الأولوية للمساواة وللتمكن<sup>٨٥</sup>. وأضاف «على مستوى الخطاب الرسمي خطاب جدي وواضح حول المساواة والتمييز بين الجنسين وهذا برز بالخطاب الرسمي للحكومة ومجلس الوزراء، إلا أن ذلك لم يلمس تأثيره ولم ينعكس على أرض الواقع بشكل فعلي على مستوى الالتزام في التطبيق وتخصيص الموارد المادية والبشرية وإتاحة الفرص وتوسيعها أمام المرأة<sup>٨٦</sup>، الأمر الذي اجمع عليه من تم مقابلتهم ومقابلتهن، ومن شاركوا وشاركوا في مجموعات النقاش المركزة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وشارك شخص آخر الرأي ذاته؛ مؤكدة على التناقضات بين الخطط (الالتزامات) والتنفيذ الفعال بما في ذلك القرار الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني في عام ٢٠١٨ بزيادة حصة التمثيل السياسي للمرأة إلى ٣٠ في المائة. شارك المستجوب أنه في حين أعطت بعض الاستراتيجيات/الخطط أولوية لتمكين المرأة ووصولها إلى العدالة، فلا تزال هناك فجوة بين الإرادة لتطوير الرؤى والاستراتيجيات والخطط من جهة والإرادة السياسية لتنفيذ تلك الاستراتيجيات والخطط<sup>٨٧</sup>.

وأفضل ما يتضح هو الافتقار إلى الإرادة السياسية في تخصيص الميزانية السنوية الوطنية لوزارة شؤون المرأة التي لا تزال ضئيلة. تؤكد اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان أن الميزانية الوطنية هي الأداة الرئيسية التي من خلالها تقلل الفجوة بين الجنسين وإنهاء العنف ضد المرأة<sup>٨٨</sup>. وينعكس انعدام الإرادة السياسية أيضاً في عدم تنفيذ القرارات التي اتخذتها مجلس الوزراء بما في ذلك قرار عام ٢٠٠٨ بإنشاء وحدات النوع الاجتماعي في جميع الوزارات التنفيذية من أجل دعم ومراقبة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على ثلاثة مستويات؛ الخطط والسياسات والميزانيات. ومع ذلك، فمنذ إنشاء الوحدات النوع الاجتماعي، يستمر عدم الامتثال على المستويات الثلاثة، كما تم إثبات ذلك أثناء مناقشة مجموعة التركيز مع ممثلي وحدات النوع الاجتماعي<sup>٨٩</sup>.

## الموروث الثقافي

يعتبر الموروث الثقافي لجهة العادات والتقاليد والقوانين السائدة والعقلية الأبوية، من أهم التحديات التي تواجه المرأة، وهي التي كرّست ثقافة التمييز القائمة على الجنس. هذه الثقافة تعكسها منظومة القوانين السارية المفعول والسياسات المميزة ضد المرأة، وذكورية الهياكل المنفذة لهذه القوانين والأنظمة والسياسات وعدم تمثيل المرأة بشكل فاعل فيها. قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية<sup>٩٠</sup> يميزون ضد النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة. قانون الأحوال الشخصية يحكم الزواج والطلاق وحضانة الأطفال، بينما قانون العقوبات والتي لا تضمن حماية كافية للمرأة من العنف الأسري المجتمعي بشكل عام، وما هو قائم في التشريعات السارية والثقافة والعادات المميزة ضد المرأة والتي تحكم قضايا الإرث والنفقة والملكية وفرص التعليم والعمل المتاحة، والتي تقلل من تمكين المرأة اقتصادياً وتجعلها أكثر عرضة للفقر خصوصاً في ظل التشوه الهيكلي للبنية الاقتصادية ولأسواق العمل حيث تركز النساء في مجالات اقتصادية دون غيرها تعتبر من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تهميش النساء اقتصادياً، وإقصائهن عن المشاركة السياسية في مجال صنع القرار حيث انخفاض نسبة النساء في المستويات العليا في الوظيفة العمومية وعدم إشراك النساء في لجان المفاوضات السياسية ولجان المصالحة الوطنية، والتراجع عن المكتسبات التي تم إنجازها قبل الانقسام السياسي في قانون الانتخابات البلدية والمحلية في قطاع غزة والذي أسفر عن صعود النساء للمجالس بنحو ١٧,٥٪.

يوجد تناقض حقيقي في الخطط والسياسات واللوائح نفسها، حيث تنظر الثقافة السائدة للمرأة على أنها عالية وليست معيلة، وأن دورها إنجابي وليس إنتاجي. وعليه، لا تراعي الخطط والقوانين مساواة المرأة بالرجل ولا تتوافق مع رؤية تمكين المرأة لتعزيز المساواة بين الجنسين. وكذلك في قوانين التقاعد والضمان الاجتماعي، يبدو أن الخطط الموضوعية لتعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين قد وُضعت شكلياً دون الاهتمام بضرورة تطبيقها وتنفيذها على أرض الواقع، لأنها وُضعت دون القيام بتحليل بنية المجتمع كي يتم مواءمة عملية التخطيط مع إمكانية التنفيذ.

٨٥ مقابلة من تاريخ ١٢/٨/٢٠١٨.

٨٦ ذات المصدر.

٨٧ مقابلة من ١٦/٩/٢٠١٨.

٨٨ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (٢٠١٧). تحليل ميزانية ٢٠١٧ من منظور حقوق الإنسان. رام الله، فلسطين.

٨٩ مجموعة نقاش بؤرية مع ممثلين عن وحدات النوع الاجتماعي، ٦/٩/٢٠١٨.

٩٠ البطمة، ر. (٢٠١١). مراجعة القوانين الفلسطينية من وجهة نظر نسائية. <http://www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/other/womenrreview.pdf>

وفقاً لإحدى المقابلات، «أعتقد أن السبب الرئيس للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ليس حماية المرأة بقدر ما تحاول أن تضع نفسك في عالم يعاني من اختلال شديد في التوازن من أجل إظهار أننا جزء من المتحضر العالمية. ومع ذلك، لا ينعكس هذا بوضوح في الممارسة العامة والقوانين»<sup>٩١</sup>. وأضاف شخص آخر في مقابلة «عند مراجعة الوثائق ذات الصلة، يبدو أن هناك إرادة سياسية لتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان على أساس تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. هذه ورقة واحدة فقط. يلعب عاملان دوراً مهماً عندما يتعلق الأمر بالإرادة السياسية. أولاً، إن الشروط التي يفرضها المانحون، مثل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية، تضمن إنشاء مشاريع / برامج. ثانياً، [يجب أن يكون هناك] استعداد للحكومة الفلسطينية لإظهار التمييز الإيجابي من خلال اعتماد استراتيجيات وسياسات تدعم قضايا المرأة»<sup>٩٢</sup>.

الانقسام السياسي حال دون توحيد القوانين والتشريعات والسياسات بين غزة والضفة الغربية، وتعطيل المجلس التشريعي حال دون إنشاء تشريعات جديدة، مما أضعف تمثيل النساء في مواقع صنع القرار وأعاق جهود إزالة الغبن التاريخي الذي وقع عليهن جراء نظام أبوي تاريخي وذكوري، وأضعف قيمة الإنجازات التي تحققت لصالح المرأة. مثلاً في قطاع غزة، تنعكس الذكورية بأشكال مختلفة مثل فرض الحجاب في المدارس والجامعات، وحملات الأداب والفضيلة عند ارتياد الأماكن العامة، مما يشير إلى الحاجة لسياسات وخطط خاصة لتعزيز ثقافة جديدة باتجاه تمكين المرأة وتعزيز مفاهيم المساواة.

## التخطيط الوطني: العمليات والبنية التحتية المؤسسية

### منظور النوع الاجتماعي في التحليل والبيانات

يؤثر توافر المعلومات والبيانات بشكل مباشر على تطوير السياسات وصياغتها. يتطلب وضع السياسات وصياغتها معلومات نوعية وبيانات كمية مجمعة ومصنفة عن الحقائق الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية للسكان. تشير العديد من التقارير والخطط إلى أن غياب المعلومات والبحوث النوعية القائمة على النوع الاجتماعي قد أعاق تعميم المنظور الجنساني في إعداد الاستراتيجيات والخطط القطاعية والمشاركة بين القطاعات. توفر الإحصاءات يشكل نقطة انطلاق. ومع ذلك، فإنها تتطلب المزيد من التحليل فيما يتعلق بعوامل أخرى بما في ذلك: الميول والتوجهات الجغرافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتأثيرها على حياة النساء والرجال.

### الإطار المفاهيمي المتعلق بالنوع الاجتماعي والمصطلحات ذات العلاقة

إن المصطلحات المثيرة للجدل والتعاريف غير الواضحة المرتبطة بنوع الجنس والمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة تديم المفاهيم الخاطئة الفردية والمؤسسية والاجتماعية. كما أن غياب المصطلحات والتعاريف المعترف بها رسمياً قد مكّن صناع القرار وصانعي السياسات وأصحاب المصلحة من تقديم تفسير فردي خاص بهم. يؤثر التباين في الافتقار إلى المصطلحات والتعاريف الموحدة سلباً على كيفية تطبيق هذه المصطلحات والإبلاغ عنها خلال مراحل التخطيط الاستراتيجية وتنفيذها وتقييمها. ويتضح ذلك بوضوح في الخطاب السائد في بيئة العمل لأن التعاريف ذات الصلة بالنوع الاجتماعي المتوفرة في الاستراتيجيات الوطنية الجنسانية الشاملة لعدة قطاعات غير موجودة في الاستراتيجيات والوثائق القطاعية وغير القطاعية والوطنية. وفي هذا السياق قد أفاد أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم «لاحظوا ذلك كان الرد على هذه المسألة هو وجود اتفاق عام على المصطلحات والتعريفات، ولكن إلى أي درجة يوجد اتساق في تطبيق هذه المفاهيم وهذا يتطلب أدوات نوعية من أجل قياس موضوعي التغيير والتأثير»<sup>٩٣</sup>.

### البنية الذكورية وتأثيرها على السياسات من منظور النوع الاجتماعي

يوجد ضابطة ثقافية في تمثيل مفهوم النوع الاجتماعي وتعزيز المساواة بين الجنسين لدى السلطة الفلسطينية. وينعكس ذلك في التناقض القائم بين مساعي السلطة بموضوعة النوع الاجتماعي وإدماجه في الخطط القطاعية وعبر القطاعية وبين البنى الهيكلية أيضاً ينعكس ذلك على محاولة إشراك المنظمات النسوية في مناقشة هذه الخطط: «كانت عملية شكلية من حيث الجوهر (في قطاع غزة). فعلى سبيل المثال، بعد نضالات متعددة تم السماح لمشاركة مندوبة عن اتحاد المرأة الفلسطينية في لجنة موائمة التشريعات كمقعد واحد يمثل كل الحركة النسوية. ولا شك أن هذا التمثيل إنما يعكس الثقة بالاتحاد العام للمرأة باعتبارها مؤسسة شبه رسمية، حيث لم يتم النظر لاتحاد المرأة بصفته بيت خبرة يضم الكثير من الخبرات النسوية (حقوقيات - سياسيات - خبيرات في الإدارة والتخطيط والتنمية البشرية)، بمعنى لم يعمل ممثلو المرأة والأطر النسوية ومنظمات العمل الأهلي العاملة في مجال العمل النسوي، على إشراك المرأة بشكل مستمر في

٩١ مقابلة من تاريخ ١٢/٩/٢٠١٨.

٩٢ مقابلة من تاريخ ٩/٩/٢٠١٨.

٩٣ مقابلة من تاريخ ٢٨/٨/٢٠١٨.



صياغة الخطط والتشريعات والبرامج والسياسات، كما أن المشاركة ضعيفة ومحدودة وخاصة فيما يتعلق بمنظمات قطاع غزة<sup>٩٤</sup>. أما آخر فأقاد «منذ إنشاء السلطة الفلسطينية يهيمن الذكور على المؤسسات الحكومية حيث لم تكن المساواة بين الجنسين أولوية على الإطلاق. على سبيل المثال، تم استبعاد النساء الفلسطينيات من المشاركة السياسية على الرغم من أنهن ناشطات، إلى جانب الرجال، في الحركة السياسية منذ الستينيات في فلسطين وخارجها. لقد تغير هذا عندما تم تأسيس السلطة الفلسطينية. بالنسبة لصانعي السياسات، كنا خارج إطار عملهم المرجعي وفقدوا الفرصة لشراكة حقيقية. بدأت السلطة الفلسطينية في عكس تصرفات الدول العربية الأخرى من خلال استبعاد النساء»<sup>٩٥</sup>.

ومن المقابلات من قطاع غزة أفاد الأشخاص بصعوبة دمجهم في عملية التخطيط الوطني نظراً إلى أن الحكومة الفلسطينية تقع في الضفة الغربية، مما يؤثر بشكل كبير على رؤية الحكومة على نطاق وطني بما في ذلك وضع المرأة في قطاع غزة. كان هذا من ذوي الخبرة أثناء إعداد الخطة الإستراتيجية عبر القطاعية. تم إعداد المسودة الأولى للاستراتيجية في رام الله ومن ثم إرسالها إلى قطاع غزة للتعليق عليها وتعكس الأولويات والسياسات. مثال آخر هو وضع خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥. تمت صياغة المستند في رام الله ثم أرسل إلى قطاع غزة لتقديم تعليقات<sup>٩٦</sup>. وأفاد شخص آخر في مقابلة أن التشرد الجغرافي أدى إلى تصور للتفوق بين الأفراد في رام الله، حيث يتم اتخاذ القرارات في نهاية المطاف، وفي قطاع غزة، يتمثل دورهم في تنفيذ القرارات التي اتخذت<sup>٩٧</sup>. شارك الأفراد ومنظمات المجتمع المدني والأجهزة النسائية في الضفة الغربية أنهم شاركوا بنشاط في إعداد الخطة الإستراتيجية عبر القطاعية وأن الانقسام منع غالبية قادة الحركة النسائية من قطاع غزة من المشاركة بنشاط. بينما شاركت نساء من قطاع غزة وشاركن في تطوير استراتيجيات وتقارير مختلفة، بما في ذلك خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، وتقرير الظل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠١١-٢٠١٩) وعكست الخطة الإستراتيجية عبر القطاعية ٢٠١٧-٢٠٢٢ أن مستوى المشاركة كان محدوداً وغير فعال.

لم تتمكن منظمات المجتمع المدني، ولا سيما في قطاع غزة، من تزويد موظفي الدولة في مؤسسات الدولة بالبناء المناسب للقدرات في قضايا المرأة. ولا تزال الهياكل الثقافية المستمرة تعرقل تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. على سبيل المثال، في مجال التعليم، على الرغم من التغيير في المناهج الدراسية لا يزال المعلمون يميزون بين الطلاب<sup>٩٨</sup>. تواجه المساواة بين الجنسين وحقوق الخبراء والمستشارين تحديات أيضاً. أولاً، يجب أن تمثل الجهات التي تجدها المؤسسات الحكومية المناصب الرسمية للحكومة على الرغم من اختلاف الآراء. ثانياً، يلعب العديد من الخبراء المعارين إلى الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى دوراً رئيسياً في تطوير قدرات الموظفين الحكوميين. ومع ذلك، نظراً لأن غالبية هؤلاء الأفراد معارين من منظمات دولية، يكونون مسؤولين عنها، فإنهم يمثلون رؤية الجهة المانحة، وليس بالضرورة رؤية المؤسسات الوطنية<sup>٩٩</sup>.

## المتابعة والتقييم

تعد أطر المتابعة والتقييم أدوات إدارية مهمة تساعد في الأداء نحو تحقيق النتائج. تضمن المتابعة رصد صحيح لخطط والنشاطات أثناء التنفيذ. يساهم هذا الإطار بتحديد الإنجازات والإخفاقات والأسباب المحتملة ويمكنه تقديم رؤى أفضل حول كيفية تحسين التنفيذ، من أجل تحقيق الأهداف المحددة. في حين أن الأهداف في الخطط الوطنية ترتبط بشكل أساسي بمجموعة من المؤشرات الكمية، إلا أنها لم تكن كافية للتقييم كخطط وهياكل مؤسسية. ومن البيانات التي تم تجميعها من خلال المقابلات ومجموعات النقاش «أن نقص أو ضعف هياكل وعمليات المتابعة والتقييم كان أحد العقبات الرئيسية في تنفيذ الخطط»<sup>١٠٠</sup>. شارك أحد المقابلات في قطاع غزة «هناك مجموعة من المبادئ الأساسية لهذه الخطط، بما في ذلك قضية المساواة، وقضايا المرأة قضايا شاملة لعدة قطاعات يجب أن تكون موجودة في جميع القطاعات. لسوء الحظ، هذه مجرد مبادئ ولا تترجم إلى الممارسة. هذا يعني، على سبيل المثال، أن وزارة الزراعة في الضفة الغربية لا علاقة لها بوزارة الزراعة في قطاع غزة»<sup>١٠١</sup>. على الرغم من إجراء التقييمات والتقييمات لخطط وطنية مختارة، إلا أنه لا توجد تقييمات لأداء الوزارات الحكومية.

٩٤ مقابلة من تاريخ ١٦/٩/٢٠١٨.

٩٥ مقابلة من تاريخ ١٤/٨/٢٠١٨.

٩٦ مقابلة من تاريخ ١٢/٩/٢٠١٨.

٩٧ مقابلة ومجموعة نقاش بؤرية ٩/٢٠١٨.

٩٨ مقابلات فردية ومجموعة نقاش بؤرية في قطاع غزة من شهر ٨ و ٩/٢٠١٨.

٩٩ ذات المصدر.

١٠٠ مقابلات فردية ومجموعة نقاش بؤرية في قطاع غزة من شهر ٨ و ٩/٢٠١٨.

١٠١ مقابلة من تاريخ ٩/٩/٢٠١٨.

## المساءلة

المساءلة هي عامل أساسي لتنفيذ التزامات الحكومة. يدفع الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها وعودها للشعب. تم الاتفاق بالإجماع على أن غياب المساءلة قد أثر سلباً على التزام المؤسسات الحكومية بتنفيذ خططها والتزاماتها. ممثلون من المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك من تمت مقابلتهم، يشرحون بشكل فردي والإجماع، أن عدم المساءلة تجاه قضايا النوع الاجتماعي يرفع بشكل رئيس إلى تعطيل المجلس التشريعي الفلسطيني وضعف السياسة السياسية الأحزاب واستيعابها في المؤسسة السياسية، تضارب المصالح بعض الأحيان بين أصحاب المصلحة مثل المجتمع المدني والحكومة والمنظمات الدولية والقطاع الخاص. فيما يتعلق بدور المجتمع المدني وقدرته على التأثير في السياسات العامة، تشير دراسة مقياس المجتمع المدني الفلسطيني لعام ٢٠١٦ إلى أن تأثير المجتمع المدني على السياسة العامة محدود للغاية ومخصص<sup>١٠٢</sup>. تستخدم منظمات المجتمع المدني الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية (CSNGS) كإطار مرجعي لتطوير برامجها ومشاريعها. في الوقت نفسه، أشارت هذه المنظمات إلى أنه كان من الصعب متابعة تنفيذ خطة وطنية معينة.

## الموازنات والموارد المالية

الميزانيات توجه اتجاه أي خطة أو استراتيجية معتمدة. تختلف آراء من تمت مقابلتهم على أساس تفسيرهم الشخصي وفهمهم للاستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك الخطة الوطنية عبر القطاعية ٢٠١٧ - ٢٠٢٢ على الرغم من الإجماع العام على أن الخطط والاستراتيجيات يمكن أن تتحقق دون تخصيص الموارد المالية. رأى البعض أن «التخطيط مطلب وطني لتعبئة الموارد، لكن الحكومة لا تمثل للاستراتيجيات تمويل الاستثمار في الاحتياجات الوطنية ووضع استراتيجيات وخطط تنفيذ واضحة تشمل جميع الشركاء»<sup>١٠٣</sup>. تعتبر الحكومة هذه الخطط بمثابة «خطط إرشادية يصادقون عليها ولكن لا يوافقون عليها في النهاية. كيف يمكن الحصول على الموافقة عند عدم وجود موارد مخصصة لها وعندما تكون معتمدة على التمويل الأجنبي»<sup>١٠٤</sup>. على سبيل المثال، إستراتيجية وزارة شؤون المرأة ٢٠١٧ - ٢٠٢٢ طموحة للغاية وغير واقعية إلى حد ما. تتطلب بعض السياسات قدرًا كبيرًا من التمويل، مثل سياسة مكافحة الفقر والبطالة. تخصص وزارة المالية والتخطيط الموارد ضمن الميزانيات البرنامجية لكل وزارة، بما في ذلك وزارة شؤون المرأة التي لديها برنامجان: برنامج حماية وتمكين المرأة والبرنامج الإداري. تبين الميزانية أن أعلى النفقات تخص الرواتب وبنفقات التشغيل بينما يتم إنفاق الحد الأدنى من الموارد على التطوير. من الجدير بالملاحظة، كما ذكر في ورشة عمل عقدت مع وحدات النوع الاجتماعي والمقابلات الفردية أن قضايا النوع الاجتماعي تدرج تحت بند الميزانية التطويرية وهذا ما قد يفسر التمويل المحدود لها.

١٠٢ مجلس تنسيق العمل الهيل. ٢٠١٦. مقياس المجتمع المدني الفلسطيني. رام الله - فلسطين.

١٠٣ مقابلة من تاريخ ٢٨/٨/٢٠١٨.

١٠٤ ذات المصدر.

## ملحق ٤

## توصيات للحكومة الفلسطينية

١. تحقيق المصالحة الوطنية والسعي لإنهاء الإنقسام الفلسطيني،
٢. مواصلة القوانين الفلسطينية مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها دولة فلسطين (سيداو)، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من بين الاتفاقيات والعهد الأخرى)،
٣. تنفيذ خطة العمل الوطنية للقرار ١٣٢٥ حول مشاركة المرأة السياسية والمرأة والسلام والأمن،
٤. إنشاء وتطبيق نظام مركزي قائم على النتائج لمتابعة تنفيذ الحكومة ومساءلتها عن سياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المعتمدة والإبلاغ عنها وتقييمها،
٥. مراجعة النهج الإقتصادي والسياسات النقدية والإستثمارية والمالية للتأكد من أنها تخدم النساء والفئات المهمشة وتتماشى مع الواقع الإجتماعي-الإقتصادي لسكان ما زالوا يعيشون تحت الاحتلال.

## توصيات لوزارة المالية والتخطيط

١. مراجعة الإطار المفاهيمي لعملية التخطيط وإجراءاتها الفنية ذات الصلة، بما في ذلك إجراءات التخطيط عبر القطاعي وآليات دمج التخطيط عبر القطاعي في الخطط القطاعية،
٢. مراجعة إطار إعداد الخطط والسياسات الوطنية لضمان المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة ومراعاة واقع الناس الذين ما زالوا يعيشون تحت الاحتلال والذين لا يتمتعون بالسيادة أو السيطرة على مواردهم،
٣. بالشراكة مع وزارة شؤون المرأة، إعداد دليل يشمل المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالقضايا الاجتماعية وقضايا النوع الاجتماعي، مع توقع تطبيق الموازنة في تطوير الخطط الوطنية والقطاعية وعبر القطاعية،
٤. تطوير دليل حول كيفية صياغة وتطوير السياسات من منظور النوع الاجتماعي،
٥. إنشاء نظام للمتابعة والإشراف على الخطط/الإستراتيجيات والإبلاغ عن أثرها الاجتماعي،
٦. تخصيص ميزانية سنوية من الميزانية الوطنية لقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفئات المهمشة،
٧. تنفيذ نهج الموازنة القائمة على النوع الاجتماعي (GBB) في عملية التخطيط.

## توصيات لوزارة شؤون المرأة ووحدات النوع الاجتماعي

١. التركيز على دور وزارة شؤون المرأة في قيادة عملية تعميم ومأسسى النوع الاجتماعي في مؤسسات القطاع العام،
٢. إعطاء الأولوية للتحليل النوعي للسياسات والتركيز بشكل أقل على الجوانب الكمية، وتبني سياسات تسهم في التغييرات الاجتماعية الهيكلية من حيث علاقات القوة لصالح المرأة والفئات المهمشة،
٣. مراجعة السياسات والتدخلات المنصوص عليها في الإستراتيجية ٢٠١٧-٢٠٢٢، وإختيار سياسة نوعية واحدة على الأقل من كل محور، وإجراء تحليل مالي وتخصيص ميزانية وتطوير خطة تنفيذ لتحقيق السياسة، بالتعاون والشراكة مع جميع الأطراف المعنية،
٤. تفعيل أدوات المتابعة والتقييم وإنشاء نظام للتواصل الداخلي والخارجي مع الشركاء (داخل وزارة شؤون المرأة وخارجها)،
٥. إعتداد نهج تكاملي وشامل تجاه التخطيط الذي يراعي الفروقات بين الجنسين في أنماط حياة النساء والفتيات ويتماشى مع الإستراتيجيات والخطط القائمة،
٦. إعادة هيكلة وحدات النوع الاجتماعي عن طريق تقسيمها وفقاً للقطاعات الإنمائية الأربعة الرئيسية، مصحوبة بخطة عمل واضحة ومتفق عليها بالإضافة إلى آليات التواصل مع مجلس الوزراء ووزارة شؤون المرأة من جهة، والوزارات المعنية والجهات الحكومية من ناحية أخرى. فسؤولية تعميم النوع الاجتماعي لا تقع فقط على وحدات النوع الاجتماعي بل تتقاسمها جميع الوزارات وهيكلها المؤسسية،

٧. تفعيل/إنشاء نظام شكاوى مخصص لوحدة النوع الاجتماعي وربطه مباشرة بمجلس الوزراء وديوان الموظفين العام لضمان المساءلة عن سوء المعاملة والتمييز ضد المرأة وعدم التعاون مع وحدات النوع الاجتماعي.
٨. تعزيز الآليات القائمة لمأسسة النوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية وأصحاب الشأن وفقا للمجالات ذات الأولوية.

### توصيات إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

١. مواصلة الخريطة الإحصائية مع عملية التخطيط الوطني،
٢. التأكد من أن الإحصائيات والتقارير الوطنية شاملة من حيث توفير البيانات المصنفة حسب الجنس،
٣. تطوير عمل دوائر الإحصاء في الوزارات والهيئات الحكومية لضمان الفعالية في إنتاج التقارير الإحصائية والنوعية.
٤. إنشاء نظام وطني للمتابعة والإبلاغ حول مؤشرات النوع الاجتماعي،
٥. صياغة مؤشرات إحصائية حساسة للنوع الاجتماعي في القطاعات التي فيها فجوات في السياسات، مثل البنية التحتية والبيئة والفن والأدب والرياضة.

### توصيات للحركة النسائية ومؤسسات المجتمع المدني

١. توثيق تجارب النساء كجزء من حملة وطنية للدفاع عن حقوق المرأة،
٢. تعزيز علاقات الشراكة بين الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والإمتعاع عن إعتبار أيّ منها منافس للآخر،
٣. توحيد الجهود بهدف إلغاء القوانين التي تنتهك الحريات ودعم تشريعات قوانين تضمن المساواة بين الجنسين،
٤. مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتنسيق النشاطات السياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل بناء حركة نسوية/ إجتماعية قادرة على ممارسة الضغط على الحكومة والسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومتابعة تنفيذ القرارات من قبل منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية والأحزاب السياسية،
٥. استهداف الذكور والإناث في برامج التمكين والتوعية ومشاركة الشباب في هذه النشاطات
٦. فتح قنوات للتواصل والحوار مع الحكومة لمواجهة التحديات التي تواجهها النساء وخاصة في قطاع غزة،
٧. بناء تحالفات قوية ومتينة بين منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة التي تعنى بالقضايا المتعلقة بأجندة السياسات الوطنية وأجندة السياسات القطاعية،
٨. تعزيز الرقابة المجتمعية وقدرات المساءلة،
٩. تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في ذات المجال.

### توصيات لجميع الشركاء

١. بدء الحوارات والمناقشات على مستوى مكتب الرئيس والحكومة والأحزاب السياسية، وبين الحركة النسوية ومنظمات المجتمع المدني، من أجل قياس متعمق للخطاب السائد ومراجعة أدوات المناصرة المتوفرة، وتصميم أدوات أكثر فعالية لإحراز تقدم ملموس في مكانة النساء والفتيات الفلسطينيات،
٢. تحليل السياسات الحالية وأثرها في جميع القطاعات من منظور النوع الاجتماعي،
٣. الإستثمار في دعم مبادرات المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في قطاع غزة والقدس ومنطقة «ج» في الضفة الغربية.
٤. الإستثمار في المحاور والسياسات المنصوص عليها في أجندة السياسات الوطنية المتعلقة بالعدالة وبالتمكين الاجتماعي والإقتصادي والسياسي.